موقف النمسا من المسألة اللبنانية ١٨٣٣-١٨٦١م

أ. م. د. محمود صالح سعيد
جامعة الموصل – كلية الآداب

الملخص

يشكل الموقف الاوربي من المسألة اللبنانية واحدة من أبرز مظاهر التدخل الخارجي، والتي عكست نتائجها الخطيرة على السلم الاهلي داخل المجتمع اللبناني، وكانت المدة التي شهدت انسحاب الحكم المصري من بلاد الشام سنة ١٨٤٠ بداية تنامي هذا الدور الاوربي، وبداية التفكك الذي عاشه المجتمع نتيجة التدخل الاوربي، ويأتي هذا البحث ليسلط الضوء على موقف النمسا من التطورات السياسية في لبنان ، ولا شك ان للنمسا بوصفها احدى الدول الاوربية المهمة التي كان لها دور مهم في تطورات المسألة اللبنانية ليس اقلها دور مستشارها كليمنس مترنيخ في اقتراح نظام القائمقاميتين سنة ١٨٤٣م كما لعبت دوراً مهماً في مناقشات اللجنة الدولية التي عقدت للنظر في تطورات الاوضاع السياسية نتيجة أحداث ١٨٦٠م وما تبعها من تداعيات لذلك جاء هذا البحث لتحقيق هذه الغاية.

الكلمات المفتاحية: النمسا، لبنان، الدولة العثمانية، الحرب الأهلية، التدخل الدولي.

Austria attitude from Lebanon Issue 1833-1861

Dr. Mahmood Saleh Saeed
University of Mosul- College of Arts

Abstract

The European position on the Lebanese issue constitutes one of the most prominent manifestations of external interference, whose serious consequences have reflected on the civil peace within Lebanese society, and the period during which the Egyptian rule withdrew from the Levant in 1840 was the beginning of the growth of this European role, and the beginning of the disintegration experienced by society as a result of European intervention This research comes to shed light on Austria's position on political developments in Lebanon. There is no doubt that Austria, as one of the important European countries that had an important role in the developments of the Lebanese issue, is not the least of its adviser, Clemens Metternich, in proposing the two-status system in 1843 A.D. It played a significant role in the International Committee of the discussions held to consider the developments of the political situation as a result of the events of 1860 and the subsequent repercussions of this research came to this end.

Keywords: Austria, Lebanon, The Ottoman Empire, Civil War, International Intervention.

المقدمة

يتناول هذا البحث موضوع في غاية الأهمية، وهو موقف النمسا من المسألة اللبنانية ١٨٣٣-١٨٦١، إذ يشكل الموقف الاوربي من تطورات المسألة اللبنانية واحدة من أبرز المواقف الدولية تجاه قضية داخلية تخص الشأن العثماني، إذ أدى ضعف الدولة العثمانية وتراجع قوتها الى ظهور قوى اوربية سعت الى التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وكان من بين هذه الدول، النمسا، وريثة الامبراطورية الرومانية المقدسة، الي لعبت دوراً اساسياً في الأزمة اللبنانية خلال المدة من ١٨٣٣ وحتى اقرار نظام المتصرفية عام ١٨٦١.

تكمن أهمية هذا الموضوع كونه محاولة جادة لتسليط الضوء على الدور النمساوي في الازمة اللبنانية ذلك الدور الذي اغفله الكثير من الباحثين نظراً لصعوبة الموضوع وقلة المصادر الذي تناولته على العموم ، لذلك فإن تسليط الضوء على دور النمسا في المسألة اللبنانية له أهمية خاصة ، حيث كان لها دور في أغلب تطورات المسألة اللبنانية ، ولا يخفى على الباحثين دورها في تاسيس نظام القائمقاميتين سنة١٨٤٢ الذي اقترحه المستشار النمساوي كليمنس مترنيخ، وقبل ذلك مشاركتها مع بريطانيا في الحرب على قوات محمد علي باشا وطردهم من بلاد الشام سنة ١٨٤٠م، وبعدها في تاسيس نظام المتصرفية عام ١٨٦١م.

تم تقسيم البحث الى مقدمة وثمان محاور تناولت بالاجمال لمحة عن طبيعة العلاقات العثمانية النمساوية حتى القرن التاسع عشر، ثم التركيز على بدايات الاهتمام النمساوي في لبنان، ثم موقفها من الحكم المصري لبلاد الشام، وخاصة لبنان، من خلال استعراض ابرز تقارير القناصل النمساويين المقيمين في المنطقة من تطورات الحكم المصري في لبنان، ثم التدخل النمساوي في عام ١٨٤٠ لطرد ابراهيم باشا من بلاد الشام، كما بحث ايضاً دور النمسا من الحكم العثماني المباشر الممثل بعمر باشا النمساوي ودورها في صياغة نظام القائمقاميتين، واخيراً تم تناول الموقف النمساوي من احداث ١٨٤٥ وبعثة شكيب افندي الى لبنان، وصياغة تعديلاته على نظام القائمقاميتين، وتناول المبحث الاخير دورها في صياغة نظام المتصرفية عام ١٨٦١. ثم يختتم البحث بالاستنتاجات التي خرج البحث فيها مركزاً على الدور النمساوي من تطورات المسألة اللبنانية.

أولاً: لمحة عن طبيعة العلاقات العثمانية- النمساوية حتى القرن التاسع عشر:

منذ القرن الرابع عشر بدأت اسرة آل هابسبيرج حكم النمسا، وفي سنة ١٤٣٨ اختير دوق النمسا البرت الخامس Albert V (١٤٣٨-١٤٣٩م) امبراطوراً للإمبراطورية الرومانية المقدسة التي أُسست سنة ٩٦٢م على يد أوتو الأول الكبير Otto I (٩١٢-٩٧٣م) حتى سنة ١٨٠٦م حينما الغيت بعد احتلال فرنسا لها[١].

ورثت الامبراطورية الرومانية المقدسة الجزء الاكبر من الامبراطورية الكارولنجية (٧٥١-٩٨٧م)، واضحت قوة عالمية يحسب لها حساباً، وكانت من نتيجة ذلك أن خاضت ضد الدولة العثمانية حرباً طويلة وشرسة استمرت قرون عدة، كانت الدولة العثمانية هي المتقدمة دوماً ، فقد شكل العثمانيون في بادئ الأمر تهديداً حقيقياً للنمسا من خلال حصار العاصمة فيينا لمرتين : الاولى سنة ١٥٢٩م والثانية سنة ١٦٨٣م واستمر التهديد العثماني للنمسا حتى سنة ١٦٩٩م حينما تنازلت الدولة العثمانية عن المجر للنمسا بموجب معاهدة كارلوفتز (Karlowtiz)[٢]، تلك المعاهدة التي وقعت بين الدولة العثمانية والنمسا وروسيا والبندقية وتنازلت الدولة العثمانية بموجبها عن اقليم ترانسلفانيا (Transilvania) فضلاً عن المجر للنمسا ومدينة ازوف لروسيا وتم توقيعها في ٢٦ كانون الثاني ١٦٩٩ ، فانتقلت العلاقات بين البلدين الى مستوى جديد[٣].

وفي سنة ١٧١٨م وقعت الدولة العثمانية معاهدة بساروفتز (Bsarwitiz) [٤] مع النمسا وبموجبها سقطت بلغراد بيد النمسا وتعرض الوجود العثماني في البلقان للخطر ، والأخطر من ذلك حصول رجال الدين الكاثوليك على امتيازات في اراضي الدولة العثمانية اتاح للنمسا التدخل بحجة حمايتهم وحصلت ايضاً على حق حماية التجار الاجانب داخل الدولة العثمانية [٥].

تأثرت العلاقات العثمانية – النمساوية منذ القرن السادس عشر بطبيعة العلاقات ما بين النمسا وفرنسا ، وقد استغلت الدولة العثمانية علاقات العداء بين الدولتين لتفتح الباب امام نفوذها في أوربا والسماح للاوربيين التجارة معها ، وتأتي مسألة الامتيازات الاجنبية في اطار تحسين العلاقات وتطويرها مع الدول الاوربية ، ففتحت هذه السياسة التي بدأها السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) الباب مشرعاً امام الدول الاوربية للتنافس والتقارب مع الدولة العثمانية لا سيما فرنسا وبريطانيا وهولندا ودويلات المدن الايطالية ، وفي هذا الصدد يمكن فهم سوء العلاقات العثمانية النمساوية نتيجة تأثرها بالعلاقات العثمانية الفرنسية التي بدأت بالتطور منذ امتيازات عام ١٥٣٥ الممنوحة لفرنسا[٦] ، وفي هذا الصدد ايضاً يأتي خطاب السلطان العثماني سليمان القانون رداً على مبعوث الامبراطور النمساوي شارل الخامس Carlos V (١٥٠٠-١٥٥٨م) لعقد الصلح وتقاسم البلقان جاء فيه : " إذا كان شارل يريد ان يسالمني فعليه ان يضع نصب

عينيه ان ملك فرنسا أخ لي وأنه يجب أن يعيد له كل الأراضي التي انتزعها من مملكته وكل المال الذي اخذه منه"[٧] في إشارة واضحة إلى قوة العلاقة التي ربطت السلطان العثماني مع فرنسا.

من جهتها بحثت النمسا عن قوى اوربية تقف الى جانبها ضد عدوتها التقليدية الدولة العثمانية ، فكانت روسيا من اوائل الدول التي اقامت النمسا علاقات تحالف معها وتكللت في عهد الامبراطورة الروسية كاترين الأولىI Cathrin (١٦٨٤-١٧٢٧م) والامبراطور النمساوي شارل السادس Carlos VI(١٦٨٥-١٧٤٠م) بعقد معاهدة تحالف في ٢٥ آب ١٦٢٥ لتقاسم ممتلكات الدولة العثمانية في اوربا [٨]. كانت روسيا تحقق تقدماً كبيراً في مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية على حساب الدولة العثمانية تكللت بمعاهدة كوجك كينارجة المعقودة مع الدولة العثمانية سنة ١٧٧٤م ، وكانت اوربا قد تنبهت الى اهمية الدولة العثمانية وخطورة تنامي الدور الروسي فيها وكان وكيل وزارة التجارة النمساوي دومينيك صوما (Dominic Suma) سنة ١٧٤٧ قد الف كتاباً شرح فيه اهمية البحر الاحمر على التجارة الاوربية مع الهند فكان لهذا الكتاب اثر كبير على الاوساط الاوربية جعلت من الملكة ماريا تيريزا Maria Thereisa (١٧١٧-١٧٨٠م) تتبنى اقتراح الكاتب احتلال مصر وحفر قناة بين البحر الاحمر والبحر المتوسط وارسلت احد الضباط بصفة معتمد سياسي الى القاهرة لدراسة هذا المشروع لكن السياسة البريطانية بدهاءها وبذلها للاموال جعلت الوالي العثماني يطرده من القاهرة [٩].

وفي سنة ١٧٨١م عقد الامبراطور النمساوي جوزيف الثاني Joseph II (١٧٦٥-١٧٩٠م) مع كاترين الثانية مشروع لتقاسم الدولة العثمانية تنال النمسا فيه مقاطعة الافلاق (وهي منطقة في رومانيا شمال نهر الدانوب تاسست سنة ١٣٣٠م) وقسماً من سواحل البحر الادرياتيك، وطلبا من فرنسا الانضمام إلى التحالف ، وكانت النمسا ترغب في جعل منطقة تريستي (Treste) الواقعة شمال شرق ايطاليا مركزاً تجارياً ضخماً ومستودعاً لتجارة الهند واقترح سفيرها في استانبول البارون هربرت (Baron Herbert) سنة ١٧٨٢ تعيين قنصل عام في مصر لدعم نفوذها في الشرق ووافق الامبراطور جوزيف الثاني وارسل البارون فايزمسبرغ (Baron Faismsborg) بمهمة رسمية في اب ١٧٨٢ الى الاسكندرية ما لبث ان عين انطون قسيس (Antone Khasis) وهو من اقباط مصر قنصلاً عاماً في القاهرة ومنحه لقب (بارون الامبراطورية المقدسة) وحصل له السفير النمساوي في استانبول على الموافقات الضرورية لذلك[١٠].

ولما اندلعت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م وقفت النمسا بالضد منها وناوئتها وليس السبب الوحيد كون الثورة الفرنسية تحمل مبادئ تختلف عن مبادئ النمسا السياسية في الحكم بل ان اخت الامبراطور النمساوي كانت ماري انطوانيت Mary Antoanite وهي زوجة الملك الفرنسي المخلوع عام ١٧٩٣م لويس السادس عشر Louis XVI (١٧٥٤-١٧٩٣) فوقفت النمسا الى جانب الدولة العثمانية وناوءت الحكم الفرنسي في مصر، وخاضت حرباً ضروساً ضد فرنسا انتهت بهزيمة النمسا وضعف قوتها في البحر المتوسط سنة ١٧٩٧م وفقاً لمعاهدة كامبوفورميو (Camboformio)، ثم استمرت فرنسا في سياسة اضعاف النمسا في اوروبا بعد الاتفاق مع روسيا[١١] حتى عام ١٨٠٥ حين تشكل التحالف الاوربي الثالث من بريطانيا والنمسا وروسيا واستطاعت فرنسا من هزيمة النمسا في (اولم) Olem واوسترلتز (Osterlitze) اجبرت النمسا على التنازل عن اراضي شاسعة من املاكها[١٢]. ومما يلاحظ في هذه الحقبة أن فرنسا طيلة هذه المدة كانت حريصة على ابعاد النمسا عن البلاد العربية وجعلها مكتفية بالسماح لها باحتلال اجزاء من البلقان وعد هذه المنطقة جزء من المصالح الفرنسية[١٣].

باحتلال نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte لها والغاءه للامبراطورية الرومانية المقدسة سنة ١٨٠٦م بدأت مرحلة جديدة من تاريخ النمسا، وكانت من نتيجة الحروب وهزائم الامبراطورية الرومانية المقدسة أن أسست امبراطورية النمسا سنة ١٨٠٤م، وبرز في هذا الاثناء شخصية مترنيخ ونجحت سياسته من هزيمة فرنسا وكان موقف النمسا حاسم عشية معركة الامم في ١٨١٣ ودحر نابليون سنة ١٨١٤م ، بنفيه خارج فرنسا[١٤] .

تبنى مترنيخ سياسة توازن القوى الدولية بوصفها حجر الزاوية للسلم وضمانه في أوربا، لذلك حاول المحافظة على هذه السياسة طيلة مدة مستشاريته للنمسا حتى وفاته عام ١٨٤٩، وكان من نتائج الانتصار النمساوي على نابليون ان عقد مؤتمر دولي ذات اهمية كبيرة على السياسة الدولية، إذ عقد هذا المؤتمر في فيينا عاصمة النمسا سنة ١٨١٥م، وسمي (مؤتمر فينا)، خرجت النمسا من هذا المؤتمر بوصفها دولة كبرى من الدول الاربعة الاوربية المهيمنة على اوروبا وهي: (بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا)، واستطاع هذا المؤتمر من المحافظة على السلام والتوازن الدوليين في اوروبا لمدة مائة عام[١٥] .

بالمقابل أدى ابعاد الدولة العثمانية عن المشاركة في المحفل الاوربي وما رافق مؤتمر فيينا من مؤتمرات دولية إلى بروز ما عرف فيما بعد بـ (المسألة الشرقية)، فقد أدى الضعف السياسي للدولة العثمانية إلى تغير واضح في السياسة الاوربية ازاءها ومنذ عقدهم مؤتمر فيرونا عام ١٨٢٢م، أضحى هذا المصطلح هو المتداول بين السياسيين الاوربيين[١٦]، وعلى الرغم من

محاولات مترنيخ ابعاد الدولة العثمانية عن مؤتمر فيينا الا ان الحاح روسيا جعله ينجح في اقناعهم بابعاد الدولة العثمانية عن التضامن والاكتفاء بالاتفاق على مبدأ الحفاظ على وحدتها وسلامتها وعدم اضافة مزيد من المشاكل الى المؤتمر الاوربي[١٧] وبدلاً من مناقشة المسألة الشرقية في مؤتمر فينا تم تشكيل (الحلف المقدس) الذي كان موجهاً بالأساس ضد الدولة العثمانية التي احتجت على هذا الحلف وعدته تجهيزاً لحملة صليبية جديدة ولما باءت محاولات روسيا التدخل في شؤون الدولة العثمانية بسبب وقوف النمسا وبريطانيا وبروسيا ضدها آثر سلوك طريق آخر متمثل بدعم حركات التمرد في الدولة العثمانية[١٨].

وأخذت كل دولة من دول اوربا لاسيما الكبرى منها تهتم باقتطاع اجزاء من ممتلكات الدولة العثمانية لصالحها ومحاولة التغلغل في اراضيها وبسط الحماية على بعض رعاياها، في مسعى واضح لتصفية املاكها وطردها نهائياً من اوروبا[١٩]، لكن النمسا كانت تخشى من الحركات الثورية ذات البعد القومي كثورة الصرب وثورة اليونان[٢٠] التي رأت انها خطراً على القوميات التي تعيش في بلدها ، وخشيت ايضاً من نزاع عثماني – روسي يسمح للروس التفوق في البلقان مما يهدد المصالح النمساوية فيها لذلك[٢١] عارض مترنيخ هذه الحركات وتشير بعض المصادر ان قيام السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) بتكليف محمد علي باشا بقمع ثورة اليونان كان باقتراح من مترنيخ نفسه[٢٢]. ولما وجد مترنيخ بريطانيا وفرنسا وروسيا يؤيدون استقلال اليونان بعث دي بروكيش اوستن De Prokesch Osten في مهمة إلى محمد علي يحثه على مضاعفة جهوده للقضاء على الثورة والسيطرة التامة على اليونان، محذراً له من دسائس بريطانيا بهذا الشأن[٢٣]. ولما هزمت الاسطول العثماني في نفارين[٢٤] صرّح مترنيخ بأن: "مرحلة جديدة في التاريخ قد بدأت"[٢٥]، فحصول اليونان على استقلالها كانت أهم ضربة وجهت الى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ الذي تشكل لمنع التمرد على الانظمة القائمة في أوربا واستقلال اليونان فتح الباب امام تمردات جديدة في الدولة العثمانية كانت بدايتها قيام محمد علي باشا بالتوسع في بلاد الشام واعلان تمرده على السلطان العثماني ، منتهزين ضعف الدولة العثمانية بعدما حقق استقرار اقتصادي واستقلال عن الدولة العثمانية[٢٦].

ثانياً: العلاقات الدبلوماسية وبدايات الاهتمام النمساوي في لبنان

أ- العلاقات الدبلوماسية:

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين النمسا والدولة العثمانية سنة ١٥٢٨م حين أخذت النمسا تتواصل دبلوماسياً معها وكانت الدبلوماسية النمساوية حريصة على كتابة التقارير الخاصة بالاوضاع في الدولة العثمانية، وكانت سفارة النمسا في استانبول تعد من انشط السفارات[٢٧] وقد

اشار أحد المصادر[٢٨] إلى وجود نحو ٣٣ أو ٣٤ بعثة دبلوماسية عثمانية في فيينا خلال هذه المدة الممتدة حتى أواخر القرن الثامن عشر.

ففي سنة ١٧٩٣م كان هناك ١١٩ موظفاً يعمل في السفارة النمساوية في استانبول مقابل ٥٦ موظفاً في سفارة بريطانيا و ٢٩ موظفاً في السفارة الفرنسية و ٣٩ موظفاً في السفارة الروسية مما يؤشر الى حجم الاهتمام الدبلوماسي التي كانت توليه النمسا في تعاملها مع الدولة العثمانية[٢٩] وقد ادركت الدولة العثمانية أهمية السفارات ودورها في ترسيخ التعاون والتفاهم مع الدول الكبرى فقرر في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٨) فتح سفارات دائمة في عواصم اوروبا الرئيسية (بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا وروسيا) وقد بعثت الدولة العثمانية سفيرها السابق في باريس ابو بكر راتب افندي[٣٠] بصفة سفير فوق العادة الى النمسا للمدة (١٧٩١-١٧٩٢) وبدوره قدم مجموعة من التقارير عن النمسا ومؤسساتها افاد من بعضها السلطان في حركة التجديد التي كان قد شرع في تنفيذها وعرفت هذه التقارير باسم (سفارة نامة النمسا) أو سفارة نامة راتب افندي[٣١]، اللافت ان العلاقات العثمانية النمساوية على الرغم من حالة الحرب التي كانت بينهما إلا انها مع مطلع القرن التاسع ادركت كلتا الدولتين اهمية السلام والتعاون لمصلحتهما لذلك نلحظ انه لم تقع حرب بين الدولتين طيلة القرن التاسع عشر ، كما أنه لم تسجل اي حالة تحالف بينهما حتى الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ وهذا الموقف ينسجم تماماً مع ما صرح به الصدر الاعظم ووزير الخارجية عالي باشا أن الدولة العثمانية والامبراطورية النمساوية لديهما اعداء خارجيون وجروح داخلية متماثلة لكن مصالحهما مختلفة[٣٢].

ب : بدايات الاهتمام النمساوي في جبل لبنان

ترجع بدايات الاهتمام النمساوي في جبل لبنان منذ عام ١٥٥٥م وذلك بحسب ما ذكر القنصل النمساوي[٣٣]، وكانت بداياتها ذات طابع ثقافي ، ذلك حينما كلف البطريرك الماروني احد الخوارنة للسفر الى روما من أجل طبع الانجيل باللغة السريانية فواجه الخوري صعوبة في طبع الكتاب فاضطر للذهاب الى فيينا[٣٤] والتقى حاكم المنطقة الشرقية للنمسا المدعو يوهان البرت فنتشهان (Yohan Albert Fentishan) ودار بينهما حديث نتج عنه موافقة الحاكم النمساوي طبع الكتاب، وعلى الرغم من صعوبة العمل، فقد عاد الخوري وبحوزته خمسمائة نسخة من الكتاب، واحتفظ الامبراطور بنسخ من الكتاب.

ويبدو أن ثمة خصائص عامة تتشابه بين النمسا ولبنان، وقد كتب هنري لامنس اليسوعي في مجلة المشرق مقالة[٣٥] يؤكد على قوة الشبه بين البلدين، فثمة تشابه على مستوى

الجغرافية ووجود الجبال وانفتاح البلدين على الجوار، ووجود تنوع هائل للأقليات، ولعل هذه الخصائص كانت من جملة العوامل التي تذرعت بها النمسا في تدخلها في لبنان، حيث تشابه الخصائص الجغرافية جعلها اكثر فهماً للواقع اللبناني . فمن المعروف اجتماعيا ان النمسا ذات تنوع عرقي وطائفي ولغوي فالنمساويون خليط من قوميات عدة كالجرمان والسلاف والايطاليين لا تجمعهم وحدة لغة ولا عرق(٣٦). وطبيعة الحال فإن اي هزة تتعرض لها اوروبا قد تؤثر بصورة مباشرة على النمسا لذا كانت النمسا من اشد الدول الاوربية محافظة ومن اكثرها تمسكاً باستقرار النظم الحاكمة، لذلك نجد في سياسة المستشار النمساوي مترنيخ حرصاً على استقرار النظم الحاكمة ومواجهة اي تحركات استقلالية من قبل القوميات . كما ان السياسة النمساوية تجاه الدولة العثمانية كانت مبنية على المصالح الاقتصادية والتجارية اكثر من بقية المصالح لاسيما وانها كانت في منافسة شديدة مع دول مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا تحاول اقصاءها الى ابعد الحدود وتهميش دورها في المنطقة من جهة ثانية ركزت النمسا في مصالحها على الجانب الاوربي من الدولة العثمانية ولا سيما المناطق القريبة منها(٣٧).

ثالثاً: موقف النمسا من الحكم المصري لجبل لبنان

انتهز محمد علي باشا انشغال اوروبا بالثورات التي انتشرت في اصقاع واسعة من القارة ليقوم بحملته العسكرية على بلاد الشام(٣٨)، وقد أصاب اوروبا الذهول من وقع الاحداث وتطورات الفتح المصري لبلاد الشام فسارع محمد علي الى طمانتهم وان مهمته لا ترمي الى اسقاط الدولة العثمانية بل تخليصها من الوزراء الفاسدين(٣٩).

كانت النمسا وروسيا وبروسيا تخشى من تطورات الموقف فعدت هذه السياسة خروجاً على الشرعية وانتصاراً لسياسة فرنسا في الشرق، وكان مترنيخ على قناعة بأن هذه السياسة ما كان لها ان تتم لولا موافقة فرنسا وعلمها ومباركتها(٤٠)، وتأتي هذه المواقف منسجمة مع سياسة النمسا تجاه الدولة العثمانية الرامية الى تأييد وحدتها ومعارضة الحركات الانفصالية عنها ومرد ذلك نابع من مصالحها اساساً فإن حركات الانفصال سواء في البلقان او اليونان أو مصر لا شك أنها سوف تلقي بضلالها على الاقليات(٤١) المتواجدة في النمسا مما يحفزها للانفصال لذلك وقفت ضد سياسة روسيا في دعم حركات الاستقلال عن الدولة العثمانية في البلقان والذي عرف بسياسة دعم السلاف في اوروبا الشرقية وكذلك وقفت بالضد من حركات محمد علي التوسعية في بلاد الشام لأنها وجدت فيها تهديداً للدولة العثمانية ، خاصة وانها في ذلك الوقت لم تكن لتشكل تهديداً للنمسا ومصالحها . بالرغم من المصالح الاقتصادية الواسعة التي كانت تربط محمد علي باشا بالنمسا(٤٢)، وكان يحث سفير بريطانيا في فينا على أهمية سلامة الدولة العثمانية

ووحدة اراضيها بقدر أهمية تخليص مصر من نفوذ فرنسا، وكان في هذا المسعى محاولة لشق الوفاق البريطاني الفرنسي الذي كان قائماً منذ قيام ثورة ١٨٣٠ ومجيء الملكية الدستورية في فرنسا . ارسل مترنيخ أحد ابرز معاونيه بروكيش – اوستن ، وكان هذا على دراية ومعرفة بمصر ومحمد علي باشا من ١٨٢٦م ليطلع مصر على حقيقة الموقف النمساوي من الازمة وزوده بتعليمات مفادها أن النمسا لا يمكنها الاعتراف بحق محمد علي على البلدان التي احتلها ولا يمكنها أن تقف موقف الوسيط بينهما لأنها ان فعلت ذلك فهذا يعني اعتراف ضمني بحق محمد علي الخروج على السلطان[٤٣]، وهذا الأمر يخالف توجهات السياسة النمساوية الرجعية في الحفاظ على الانظمة السائدة ومناهضة الانظمة الثورية .

ففي بداية العمليات العسكرية وتقدم محمد علي باشا باتجاه أدنه وكوتاهية أوفدت فينا وأيدتها بريطانيا بارسال مبعوثتها الكونت بروكش اوستن[٤٤] (Broch Osten)، لأرغام محمد علي باشا القبول بمقترحات الباب العالي مهددينه بانهم سوف يحاصرون الاسكندرية إن رفض مقترحات السلطان[٤٥]، فاضطر محمد علي عندئذ الى الموافقة على توقيع اتفاقية كوتاهية في ١٥ ايار ١٨٣٣م ، في هذا الاثناء وقع السلطان محمود الثاني معاهدة اونكيار اسكله سي Onkiar skala si مع روسيا والتي ادت الى نتائج خطير على الصعيد الدولي لا سيما وقوف بريطانيا وفرنسا بالضد منها فحاولت النمسا بذل جهدها للتوفيق بين مختلف الاطراف ، فاضحت النمسا في سياستها الحيادية منة للتعاون الدبلوماسي بين مختلف الاطراف ، ودعا من اجل تحقيق التوازن الدولي الى السير معاً وحصل من القيصر الروسي على تعهد باحترام كيان الدولة العثمانية وببقاء ال عثمان على العرش ، وتعهدت روسيا بالالتجاء الى وساطة النمسا وعدم السيطرة على المضائق الا بعد فشل الوساطة النمساوية ، فاستطاع مترنيخ بذلك طمأنة الساسة الاوربيين [٤٦]. ونجح مترنيخ باقناع الدولة العثمانية بصواب عقد اتفاقية بلطه ليمان التجارية مع بريطانيا وعده :" خطوة صائبة في طريق حل المشكلة المصرية "[٤٧]، إذ حصلت الدولة العثمانية على دعم دبلوماسي كبير من بريطانيا مقابل تسهيلات تجارية[٤٨]. ومن اجل عدم اعطاء الفرصة للروس بالتدخل مالت النمسا بقوة الى تعزيز مركز السلطان العثماني واعلنت انها ضد استقلال محمد علي باشا وعدته خارجاً عن طاعة السلطان[٤٩] .

لقد اقتنعت النمسا بالدور الروسي لقاء موافقة الروس على اطلاق مشاريعها تجاه الدويلات الالمانية ، واقترح على فرنسا ان لا تتدخل في الشؤون العثمانية اذا ارادت عدم تدخل الدول الاخرى في شؤونها ، وأضاف بأننا :" لسنا على استعداد لنعترف لفرنسا بهذا المركز فنحن مؤهلون أكثر منها للمطالبة به"[٥٠]، ولكسب تأييد النمسا سارعت روسيا إلى حث مندوبها فوق

العادة الكونت اورلوف[٥١] الى القول صراحة بأن مهمة روسية لا تهدف سوى الى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وعدم تمكين روح الثورة منها وذلك من اجل ضمان تاييد النمسا[٥٢].

كان توقيع السلطان العثماني معاهدة اونكيار اسكله سي (Onkiar skala si)[٥٣] تداعيات خطيرة على مستقبل العلاقات الدولية وكادت ان تؤدي الى نشوب حرب بين بريطانيا وفرنسا وبين روسيا والدولة العثمانية لولا تدخل النمسا فقد حمّل مترنيخ بريطانيا وفرنسا مسؤولية تدهور الاوضاع بسبب استفزازهم لروسيا في سياستهم تجاه الأزمة السورية ، وفي ذات الوقت طلب من القيصر الروسي الاعتدال وتفهم حساسية الوضع فما كان من الاسطولان البريطاني والفرنسي الا الانسحاب من بحر ايجة ، وقام مترنيخ بدعوة الرئيس كارل نسلرود Carl Nesslrode(١٧٨٠-١٨٦٢م)[٥٤] في مونشنغراتز في ايلول ١٨٣٣م واتفقا على مساعدة الدولة العثمانية للحفاظ على وحدتها والحيلولة دون تقسيمها، وقبلت روسيا وساطة النمسا في حال تطبيق بنود معاهدة عام ١٨٣٣م[٥٥]. وقد ادرك محمد علي باشا ان السياسة الاوربية قد اخذت بالسياسة النمساوية، لذلك قرر استباق الاحداث وارسل مذكرة الى قناصل النمسا وبريطانيا وفرنسا يبلغهم نيته اعلان الاستقلال عن الدولة العثمانية فانبرى مترنيخ يدافع عن حسن نية روسيا تجاه الدولة العثمانية ومتهماً محمد علي باشا بزعزعة الاستقرار واشعال الحروب بهدف تغيير الاوضاع الراهنة[٥٦]، وقد اقترح مترنيخ على السلطان العثماني عقد مؤتمر دولي لمناقشة الازمة لكن روسيا نصحت السلطان بالامتناع لما في ذلك من مخاطر فرض تسوية شبيه بتسوية ازمة اليونان التي تمخضت عن استقلاله فامتنع السلطان العثماني ورفض المقترح ، من جهته نبه مترنيخ الى اللعبة السياسية التي راح يلعبها محمد علي باشا في جس نبض السياسة الاوربية وموقفها من مسالة استقلاله فعبر عن ذلك بقوله : " أن الباشا يلعب مع الدول لعبة سياسية من الطراز الشرقي ، وغايته بلبلة الافكار للوقوف على نياتها واذا ما بدا له ان هذه الدول غير متفقة افاد من تفككها ونفذ ما يريد ولكن اذا وجدها متفاهمة فانه سوف يلزم الهدوء"[٥٧]، ويبدو ان ثمة تفاهم بريطاني نمساوي يقضي بتدخل بريطانيا بحرياً والنمسا برياً في حالة فشل المساعي وطلبت بريطانيا من فرنسا الانضمام الى هذا الاتفاق لكن فرنسا رفضت بشكل قاطع[٥٨].

وفي تموز ١٨٣٩ تم تبادل رسائل بين سفيري بريطانيا وفرنسا في فيينا ومترنيخ تم خلالها الاتفاق على التعهد بين هذه الدول المحافظة على الدولة العثمانية وعدم التوسع على حسابها[٥٩]. واقترحت النمسا في ١٥ تموز ١٨٤٠ بناءً على اقتراح البارون ستورمر Sturmer ورشيد باشا على الدول الاربعة (بريطانيا، وروسيا وبروسيا والنمسا)[٦٠]، عقد مؤتمر دولي في لندن لمناقشة

موضوع ولايات الشام ومسألة المضائق[٦١] فحلت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ محل معاهدة سنة ١٨٣٣مع روسيا.

لقد بدا واضحاً أن الدبلوماسية النمساوية كانت من أشد المنادين بأهمية التفاوض في احلال السلام، وكان مترنيخ حريص اشد الحرص على تحقيق التوازن الدولي، والابتعاد عن استعمال القوة خشية تعقد الوضع بفعل تشابك المصالح، وكانت توجيهاته ونصائحه متجه صوب حل الازمة بالتفاوض والسلم ، وقد كتب في شباط ١٨٤٠ إلى قنصله العام في مصر ان يتدخل لأقناع محمد علي باشا بوجوب حل الازمة سلمياً وعدم اللجوء الى السلاح[٦٢]، وكان مترنيخ حريص على متابعة مختلف المواقف الاوربية ولا سيما الفرنسية منها[٦٣] وهكذا لجأت مختلف الاطراف الى الاعتدال لحل الازمة بناءً على مقترح مترنيخ[٦٤]. وبدا واضحاً من هذه السياسة محاولة مترنيخ ابعاد فرنسا عن تحقيق اطماعها في الشرق ومحاولة عزلها عن المشاركة في اي تسوية للأزمة. وهكذا توحدت وجهة نظر النمسا مع بريطانيا في موقفهما من الدولة العثمانية واصبحت مسألة الحفاظ على الدولة العثمانية وحمايتها من الانهيار حجر الزاوية في سياستهما بحسب ماصرح به السفير الفرنسي في لندن هنري غيزو اثناء مقابلته لوزير الخارجية البريطاني فيسكونت بالمرستون الثالث Viscount Palmerston 3rd (١٧٨٤-١٨٦٥)[٦٥].

وفي ١٥ تموز وقعت النمسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا والدولة العثمانية معاهدة لندن لحل الازمة مستبعدين فرنسا عن المشاركة في حلها فحلت معاهدة لندن محل مذكرة ٢٧ تموز[٦٦]. وقد نصت المادة السادسة من المعاهدة على تعهد بريطانيا والنمسا بان تتخذ باسم الحلفاء وبناءً على طلب السلطان العثماني الاجراءات اللازمة والتدابير الضرورية لقطع المواصلات بين مصر وبلاد الشام ومنع وصول الامدادات العسكرية والمؤونة من أحد هذين البلدين إلى الآخر ، ومساعدة الرعايا العثمانيين الذين يرتدّون عن طاعة محمد علي والرجوع الى حظيرة سلطانهم ، وكان من المتفق ايضاً ان يقوم الاسطول النمساوي والاسطول البريطاني بضرب حصار على السواحل المصرية والشامية ويهددان بيروت والاسكندرية بالقصف وانزال الجيوش في حال رفض محمد علي باشا الشروط[٦٧].

واشار مترنيخ ان لا تبلغ الدول فرنسا نص المعاهدة في وقت واحد حتى لا تعد حكومة فرنسا ان هنالك تحالفاً رباعياً جديداً موجهاً ضدها وتقوم كل دولة بابلاغ فرنسا على حدى وبالوقت الذي يناسبها ، وسارع بالمرستون الى الكتابة في ١٦ تموز اي بعد يوم فقط على توقيع المعاهدة الى مترنيخ يطلب منه ارسال تعليمات الى قائد الاسطول النمساوي في المتوسط يبلغه ان ينضم الى الاسطول البريطاني ويشترك معه في حراسة السواحل المصرية والشامية واسر

الاسطول المصري اذا ما حاول الخروج من مياه الاسكندرية [٦٨]. وقد اصدر مترنيخ اوامره الى الاميرال باندیارا قائد الاسطول النمساوي في المتوسط بأن ينضم ببعض وحداته الى اسطول الاميرال ستوبفورد [٦٩]، وتالفت من ثلاثة وعشرين سفينة حربية بريطانية وثلاث سفن نمساوية نزلت في جونيه شمال بيروت وتم قصف الكرنتينا (المحجر الصحي) وارسلا رسالة إلى قائد القوات المصرية يطلبان سحب الجنود وتسليم بيروت[٧٠].

وكان مترنيخ على قناعة بان الحكومة الفرنسية عاجزة عن القيام بحرب ضد التحالف الرباعي ولا تملك الامكانات اللازمة للمواجهة وان الحكومة الفرنسية ستكتفي بالتهويل دون فعل حقيقي وصرّح قائلاً: "لن يخرج من فرنسا جندي عبقري يذهل العالم ويدوخ اوروبا" [٧١]. وكتب مترنيخ لأبونيي Apponyi في ٤ آب ١٨٤٠ يقول له : "تحلّوا بأكبر الهدوء والسكينة أمام تيير" كما كتب الى فردريك الرابع ملك بروسيا في ٩ تشرين الاول يسخر ويقول : " إنه سيأتي ذلك اليوم الذي يجب أن نسأل فيه هذا المعلم الكبير (تيير) مع من يريد الحرب ؟ .. لماذا يريد ان يحارب ، ذلك انه لا تكفينا السعادة بأن يكون الانسان جاراً لفرنسا ، كي يدير لها ظهره ويالقى الضربات التي تريد ان تتفضل بها عليه ، أو ان نفتح لها جيوبنا وندفع المساهمات التي ستتواضع بطلبها فإذا لم يرد الاعتراف بذلك فانه يجب تاويل سكوته بالمعنى السيء . ذلك ان جسداً سياسياً ضخماً لا يستطيع ان يرد على ما يكره بالصمت والهدوء"[٧٢].

وهكذا نجحت النمسا بكسر شوكة فرنسا على ان يتم ذلك بيد بريطانيا لا بيدها فتضعف حركة التحرر التي باتت منذ ثورة ١٨٣٠ تشكل خطراً على نظام السلم والأمن الاوربيين وتهدد المصالح النمساوية في الشرق لا سيما عند الكاثوليك هناك [٧٣]. ولما حاول رئيس الحكومة اعلان التعبئة العامة والتهديد بالتدخل والوقوف الى جانب محمد علي عقد النمسا وبروسيا تحالفاً عسكرياً ضد فرنسا استعداداً للمواجهة[٧٤].

رابعاً: لبنان في تقارير القنصلية النمساوية:

وقد توفرت فرصة الاطلاع عل تقارير القنصل النمساوي في عكا وصيدا انطونيو كاتافاكو (Antonio Catafago)[٧٥] الذي شغل هذا المنصب اكثر من ثمانية وعشرين عاماً واستطاع ان يلم بمختلف التطورات التي جرت في بلاد الشام اثناء الحملة العسكرية المصرية ، وكان على قناعة بان الحملة المصرية تتم بعلم الدولة العثمانية نكاية بوالي عكا آنذاك عبد الله باشا (١٨٢٠-١٨٣٢م) وفيما يلي عرض لأبرز التقارير الخاصة بالموقف النمساوي من تطورات الوضع في جبل لبنان خلال مدة الحكم المصري.

١- حصار عكا وموقف اللبنانيين من التوسع المصري

بعث القنصل النمساوي في عكا بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٨٣١ برقية الى السفير النمساوي في استانبول دوتنفل (D'ottenfel) يخبره بتطورات الاوضاع الحاصلة في بلاد الشام ، والملفت في هذه البرقية ان القنصل يبين ان الهجوم المصري على عكا قد تم بعلم الحكومة العثمانية على عكس ما يروج له والي عكا عبد الله باشا وقد اعرب القنصل عن قلقه من هذه التطورات وبين انه ترك محل اقامته في عكا مغادراً اياها على الرغم من الحاح الوالي عبد الله باشا على بقائه وقد وصفه القنصل بانه رجل : " خبرت منه في الماضي استبداداً شديداً " وتوجه القنصل الى السامرة[٧٦] لأنه كان مدركاً لطبيعة التطورات التي كانت تنذر بالخطر [٧٧]. وقد الحق بها رسالة اخرى الى القنصل النمساوي في حلب وهو قنصل عام بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٨٣١ المدعو الكافلير ده بيتشوتو (Eliano de pieciotto) يوضح فيها تطورات الاحداث وانه استجاب لدعوة القائد المصري ابراهيم باشا وقصد مدينة حيفا [٧٨] مما يؤشر الى بداية تعاون أو على الاقل تفهم لتطورات الاوضاع في بلاد الشام التي حسمت لصالح باشا مصر، كما لا يخشى قناعته بان هذه الحملة كانت تحت علم الدولة العثمانية وموافقتها وهو الامر الذي قد يفسر سبب موقفه المؤيد من الحملة العسكرية.

ويبدو ان القنصل كتافاكو كان شاهداً على حصار عكا والقصف المصري إذ بعث بتقرير مفصل قدم فيه وصفاً دقيقاً للقوات المصرية البرية والبحرية مقابل قوات المدافعين عن عكا بقيادة عبد الله باشا إذ كشف التقرير ضعف امكانات والي عكا وعدم تكافؤ قوة الطرفين كما تضمن التقرير وصفاً للمعارك والمواجهات التي جرت بين الطرفين والقصف الذي طال عكا إذ تنبأ بان الحصار سوف يطول لكن المدينة ستتعرض للخراب[٧٩] وهذا ما حدث فعلاً حيث تركت عكا خراباً وتم تحويل مقر الولاية الى صيدا وبعد ذلك الى بيروت .

ويقدم نظرة اولية حول طبيعة مواقف اهل الشام عموماً من الحملة ويبين ان اللبنانيين كانوا مع الحملة ، ففي تقرير بعثه الى الكافلير اشربي(Ashraby) قنصل النمسا في الاسكندرية يبين فيه بوضوح ان (الاتراك) ويقصد بهم المسلمون جميعاً مع عبد الله باشا في حين ان سكان نابلس ولبنان يميلون الى ابراهيم باشا بسبب مظالم عبد الله باشا المتوالية ، لكن هذا التقرير لم يكن دقيقاً بدقة التقرير اللاحق الذي ارسله حيث يوضح فيه موقف اللبنانيين بدقة لا سيما موقف دروز لبنان حيث اشار انهم نتيجة تعصبهم ضد الامير بشير الشهابي الثاني وضد النصارى قرروا الهجرة عن لبنان والانضمام بثلاثة الاف مقاتل الى جانب والي حلب[٨٠]، إذ وجه تقريره في ٥ تموز ١٨٣٢ الى القنصل في الاسكندرية يبين له المواقف بدقة ، كما ويتضح من خلال هذا

التقرير وما بعده تبدل واضح في موقف القنصلية النمساوية في بلاد الشام من الحكم المصري إذ يعبر في اغلب تقاريره عن استياءه من الحكم المصري وان الحكومة المصرية تسعى: "ان تدخل الى سوريا احتكاراً اشد مما كان في عهد عبد الله" باشا وأضاف الى ذلك بالقول: "وان تم هذا الامر فقل على التجارة السلام"(٨١).

٢- اوضاع جبل لبنان تحت الحكم المصري

افادت تقارير القنصل النمساوي في هذا الصدد انه بعد الاحتلال المصري لبلاد الشام تألفت في جبل لبنان احزاب متعددة قسم يميل الى الحكومة العثمانية واخر الى جانب الحكومة المصرية والتي اججت هذه المواقف هي سياسة ابراهيم باشا الضرائبية وسعيه لتجريد السكان من السلاح تمهيداً لفرض التجنيد الالزامي وقد ادت هذه السياسة الى اندلاع ثورة في نابلس وفي جبل لبنان عندئذ ادرك ابراهيم باشا خطأ تصرفه وحاول التقرب من اللبنانيين عبر اعفاءهم من الضرائب لا سيما ضريبة الفردة ومن التجنيد ، وبالمقابل منح الامير بشير صلاحية حكم الساحل الشامي من اللاذقية وحتى يافا وصفد وطبرية والناصرة (٨٢).

٣- سياسة ابراهيم باشا تجاه جبل لبنان

ولما لم تنفع سياسة اللين التي حاول اتباعها وتبين انه كان يستعمل تكتيك لحين تثبيت وضعه ليستأنف سياسته تجاه لبنان في نزع سلاح الاهالي وتجنيدهم وفرض الضرائب والسخرة على ابناءهم فسارع اللبنانيون للثورة والانضمام الى الثورة التي اندلعت في حوران سنة ١٨٣٨م ، وفي هذا الصدد كتب القنصل النمساوي في تموز من عام ١٨٣٥ الى قنصل النمسا العام في الاسكندرية لوران (Laurin) يحذر فيها من سياسة ابراهيم باشا تجاه لبنان ودعوته لتجنيد ابناءهم حيث بين القنصل ان " الجبل متحد كله على مقاومة هذا القرار ، فإن لم يعدل عنه وصمم النية على تنفيذه سيكون بلا محالة سبباً لأضطرابات عظيمة"(٨٣) وقد اسفرت هذه السياسة الخاطئة عن اندلا ثورة في حوران سرعان ما انضم دروز لبنان اليها جعلت الحكم المصري في حرج شديد وتكبدت قوات ابراهيم باشا خسائر فادحة وفي هذا الصدد بعث القنصل النمساوي الى سفير بلاده في استانبول البارون دي ستورمر Baron Du Sturmer في ١٨ حزيران ١٨٣٨ ان ما اسماهم (العُصاة) يدعون انهم يعملون ذلك باوامر من السلطان محمود الثاني ولعل هذه الثورة جاءت بعد فشل المفاوضات التي درات بين المبعوث العثماني محمد افندي ووالي مصر محمد علي باشا ، ومما تجدر الاشارة اليه ان تطورات الثورة في حوران وانضمام دروز لبنان إليها دفعت ابراهيم باشا الى اتباع تكتيك خطير يقضي بتسليح النصارى واستخدامهم ضد الثوار مما عمقت العداوة بين الطائفتين(٨٤).

٤-ثورة ١٨٤٠ وموقف النمسا من نفي الامير بشير الشهابي

ورغم سياسة ابراهيم باشا التفرقة بين اللبنانيين إلا أن اللبنانيين اتحدوا وقاموا بالثورة على الحكم المصري في ٢٧ ايار ١٨٤٠ في دير القمر ومناطق الشحار والمناصف وذلك بحسب ما ذكر القنصل النمساوي فقد اشار في تقريره إلى أن الثوار البالغ عددهم نحو (١٢٠٠) شخص هاجموا القوات المصرية ومراكز تواجدهم واستمروا بالثورة رغم محاولات الأمير بشير الثاني الشهابي تطمينهم وتقديم تنازلات لهم تقضي بابقاء السلاح بايديهم واعفاءهم من التجنيد ، وقد طالب اهالي المتن الاعفاء من الضرائب والسخرة رافضين الاستسلام حتى تضمن لهم النمسا أو أحد الدول الأوربية تنفيذ هذه الوعود[٨٥] وهذه إشارة واضحة إلى دور هذه الدول في التحريض على الحكم المصري .

تجدر الاشارة ان الثورة لم تقع في المناطق السالفة الذكر فقط بل انتشرت في اغلب مناطق جبل لبنان لا سيما في كسروان وجبيل وجبة بشري رغم محاولات الامير بشير الشهابي واولاده لأضعاف الثورة دون جدوى ومما يؤكد دور النمسا في التحريض على الثورة رسالة بعثها قنصل النمسا كتافاكو الى وكيله في بيروت المسيو لورلّا Lourella يشكره على الأخبار التي ارسلها عن حركة الثوار التي كان في السابق يصفهم بالعصاة وقد جاء في الرسالة : "إن ثوارنا مجتمعون في مزبود وساعون جهدهم لتكثير عددهم الذي بلغ نحو ثلاثة الاف مقاتل"[٨٦] وهذا التصريح يؤشر بوضوح على دور النمسا حينما قال " ثوارنا"، كما ان القنصل في احد تقاريره يؤكد دور ابنه لويس كتافاكو في التحريض على الحكم المصري في بلاد الشام في مناطق جبل الكرمل في فلسطين [٨٧] ولعل من بين اسباب تحول الموقف النمساوي من الحكم المصري هو سياسة ابراهيم باشا تجاه التجار الاجانب وسياسته في احتكار تصدير المنتوجات وعدم السماح لهم بذلك وفقاً للتقارير التي كان يبعث بها القنصل النمساوي الى رؤساءه [٨٨] واستخدام مصطلح الثوار لم يقتصر على الدبلوماسيين النمساويين بل روسيا ايضاً كان لها الموقف نفسه [٨٩]. وقد شاركت النمسا مع بريطانيا والدولة العثمانية في ارسال اساطيلها الى بيروت لأجبار محمد علي على الانسحاب ودعم الثوار اللبنانيين[٩٠].

ومما يلاحظ على الثورة اللبنانية على الحكم المصري أن دعم النمسا لها كان متوافقاً مع سياستها في المحافظة على الشرعية، وفي هذا الوقت كان السلطان العثماني يمثل الشرعية، والملاحظة المهمة أن الثورة اللبنانية لم يكن لها قيادات خارج لبنان أو قيادات مقيمة في عواصم اوروبا كما هو حاصل اثناء الثورة اليونانية التي كانت قياداتها محتضنة من لدن الروس

والنمساويين[٩١]، وهذا يؤشر بوضوح ان اللبنانين كانوا متاثرين بالدعاية العثمانية والدولة المواجهة لمحمد علي باشا .

وفيما يخص موقف النمسا من مسألة القبض على الأمير بشير الشهابي ونفيه خارج لبنان فنظراً لأهمية الموضوع فقد ارسل كتافاكو إلى القنصل النمساوي العام في بيروت السيد لوران رسالة بتاريخ ١٨ تشرين الاول ١٨٤٠ يخبره فيها بحكم خبرته بالاشخاص الذين عاصرهم وتعايش معهم وقضى بينهم اوقات طويلة اكد القنصل له ان قرار نفي الأمير مخالف للسياسة الرشيدة ذلك لما يحظى الامير بشير الشهابي من مكانة بارزة ومنزلة كبيرة لدى سكان لبنان مؤكدا على خبرته ونجاحه في ادارة مناطق واسعة من بلاد الشام وان ابراهيم باشا لم يتمكن من احتلال سوريا إلا بمساعدة هذا الامير لذا اقترح القنصل النمساوي على القنصل العام انه كان من الافضل الاعتماد عليه في ترسيخ الحكم بعد الانسحاب المصري واقترح ان يتم ترك الامير في صيدا او ضواحيها وابعاده مؤقتاً عن حكم جبل لبنان ومحاولة كسب انصاره ضد الحكم المصري[٩٢] ويبدو ان هذا الراي لم يكن ينسجم مع سياسة النمسا تجاه لبنان التي كانت في ذلك الوقت منسجمة مع السياسة العثمانية والبريطانية في اهمية ترسيخ الحكم العثماني والقضاء على الحركات المناوئة له.

خامساً: موقف النمسا من تطورات المسألة اللبنانية ١٨٤٠-١٨٤٢

بعد نجاح النمسا في تنسيق سياستها مع بريطانيا في سعيها المحافظة على الدولة العثمانية والحؤول دون تفككها خوفاً من انتشار العدوى في مملكتها[٩٣] فأيدت ازاحة محمد علي باشا من حكم بلاد الشام ونفي امير لبنان انفتح الطريق أمام القوى الاوربية المختلفة للزج بنفوذها في المنطقة وأخذ كل طرف يحشد جهوده لبسط نفوذه السياسي والاقتصادي والديني في المنطقة وكان عامل الدين اكثر العوامل أهمية لا سيما في لبنان حيث التنوع الديني والمذهبي واضح بشكل دقيق فضلاً عن أهمية موقعه الجغرافي المطل على الساحل الشرقي للبحر المتوسط يجعل منه احدى اهم بوابات آسيا فأرسلت الحكومات قناصلها ومقيميها لتنفيذ اجنداتها السياسية والاقتصادية والدينية في هذه المنطقة المهمة ، وكانت بيروت مركز اقامة القناصل العامين، واخذت مهمتهم تتسع لتشمل مواطنين من غير جنسيتهم[٩٤]، فأرسلت بريطانيا الكولونيل روز قنصلاً عاماً في بلاد الشام وارسلت روسيا قسطنطين بازيلي الذي حاول التغلغل في صفوف الروم الارثوذكس لأتخاذهم قاعدة ثانية لمصالح دولته بعد ان اسسوا قاعدتهم الاولى في البلقان، أما النمسا فوقع اختيار مترنيخ على فون دي فكبيكير ليكون قنصلاً عاماً للنمسا في بيروت حيث اخذت بيروت منذ هذه السنة تحتل المركز المهم بين مدن الساحل الأخرى وتراجعت أهمية

عكا بعد الخراب الذي اصابها والدمار الذي تعرضت له مدينتها ، واوصاه أن يستغل الخيبة التي اصابت الكاثوليك نتيجة تلكؤ السياسة الفرنسية وبسط الحماية النمساوية على الموارنة وبقية الطوائف المسيحية الكاثوليكة ، وما أن وطأة قدماه لبنان حتى راح يصرح لكل من يزوره أو يجتمع به : " أن حماية الكاثوليك في الشرق اصبحت الان من حق النمسا وأن فرنسا لم تعد قوية كما كانت ايام نابليون بونابرت ففقدت بذلك قدرتها على حماية الكاثوليك في الشرق ، كما ان علاقات النمسا مع الدولة العثمانية تشدها روابط وثيقة خاصة بعد ان ارسل اسطوله وجنوده إلى لبنان لأنقاذ الكاثوليك [على حد زعمه] من الحكم المصري الذي كنت تدعمه فرنسا فالنمسا هي احق دولة بحماية الكاثوليك من اي دولة" [٩٥] ومن اجل ان يدعم كلامه بأفعال حقيقية ملموسة سارع بتقديم اربعة الاف وخمسمائة ليرة ذهبية الى بطريرك الموارنة باسم النمسا ليوزعها على ابناء الطائفة من الذين نكبوا نتيجة احداث ١٨٤٠ [٩٦] وقدم مبالغ اخرى لرجال الدين الكاثوليك مؤكداً لهم ولبطريرك الماروني بأن : " حكومته مستعدة لدفع مليون فرنك للطوائف الكاثوليكية اذا هي قبلت الحماية النمساوية " [٩٧]. وفي هذا الصدد صرّح القنصل الفرنسي بوريه في ٢٨ كانون الاول سنة ١٨٤١م لوصف الحالة التي صار عليها لبنان بقوله : " ان القناصل في بيروت قد تبنوا ذهنية الطوائف في لبنان وسوريا واصبح كل منهم مصدر وحي والتوجيه والارشاد والحماية لطائفة معينة ... وإذا انحدر اليوم شيخ معمم أو غير معمم من قريته الجبلية الى بيروت ودخل من بابها الجنوبي أو الشرقي فكل انسان سوف يعرف الى اي قنصل هو ذاهب وماذا هو آت ليقول " [٩٨].

ونتيجة لتراجع الدور الفرنسي في هذه الحقبة تنامى الدور النمساوي والبريطاني لاسيما في المجال التجاري إذ تنامت تجارة العبور وشحن البضائع عبر السفن النمساوية واحتل العلم النمساوي مكانة قيمة في مجال تجارة العبور وكانت البضائع المحملة على السفن النمساوية تتجه صوب موانئ الاناضول ومصر [٩٩].

وقد حاولت بريطانيا فرض امير شهابي كانت على علاقة وطيدة معه واستخدمته في الثورة ضد الحكم المصري وهو الامير بشير الثالث (١٨٤٠-١٨٤٢م) وقد اضطرت الدولة العثمانية للموافقة عليه[١٠٠] بضغط بريطاني واضح ويبدو أن النمسا ايدت هذا التعيين انسجاماً مع سياستها المؤيدة للسياسة البريطانية آنذاك في الحفاظ على الاوضاع دون تغيير لكن الدولة العثمانية حاولت ان تتحين الفرصة للقضاء على الحكم المحلي للبنان فحاولت حشد التأييد لسياسة الحكم العثماني المباشر ، وخلق المشاكل بوجه الامير بشير الثالث حتى برهنت على فشله فختمت الامارة الشهابية باعلانها سقوط الامارة الشهابية والحكم المحلي في ١٣ كانون

الثاني ١٨٤٢م [١٠١] ويبدو أنه من اجل ان يكسب النمسا الى صفه اعلن بعد خلعه الامير بشير الثالث تعيين حاكم عسكري من اصول كرواتية يدعى عمر باشا النمساوي ، ولما عارضت الدول الاوربية هذه السياسة التي رأت أنها محاولة لسحب البساط من تحتهم عارضت النمسا وبقية الدول الاوربية هذه السياسة وقدموا احتجاجاً بذلك ، وحاولت الدولة العثمانية عدم الاكتراث بهذه الاحتجاجات وقامت بجمع العرائض المؤيدة للحكم المباشر من الاقطاعيين ولا سيما الدروز منهم وارسال نسخ منها الى استانبول ووقفت النمسا وبقية الدول الاوربية صفاً واحداً معلنين عدم صحة هذه التقارير وتناقضها مع التقارير الواردة اليهم من قناصلهم في بيروت [١٠٢] ونتيجة لهذه المواقف الصارمة تراجع الباب العالي عن مواقفه وصرّح وزير الخارجية العثماني صارم افندي ان هذا التعيين لم يكن سوى تدبير مؤقت وان الباب العالي لا يتمسك ببقاء عمر باشا النمساوي[١٠٣].

تجدر الاشارة ان التنافس بين النمسا وفرنسا على حماية الكاثوليك كانت على اشدها وكانت كلا الدولتين تدعمان البعثات التنصيرية ، فكانت فرنسا تدعم البعثة العازارية وتناهض اليسوعيين المعادين آنذاك للنفوذ الفرنسي في حين سارعت النمسا لمد جسور الصداقة اليهم ودعمه ، وكانت تؤيد مواقفهم المناهضة لفرنسا بالسر والعلن وتشجعهم على المضي بسياستهم ويعلن ممثلوا القنصلية النمساوية انهم يحمون اليسوعيين وترعى مشاريعهم السياسية والدينية واثباتاً لرعايتها لهم اهدت الى زعيمهم الاب ريلو سنة ١٨٤١ باسم الامبراطور النمساوي خاتماً مرصعاً بالاحجار الكريمة النادرة وكان الاب ريلو يحمله في المناسبات ويتباهى به ويؤكد أنه باقٍ في لبنان وانه مدعوم من الامبراطور النمساوي [١٠٤].

سادساً: دور المستشار النمساوي مترنيخ في تأسيس نظام القائمقاميتين

اصبحت النمسا بلد الوساطة الاوربية في لبنان[١٠٥] في عهد المستشار النمساوي مترنيخ[١٠٦]. تولى مترنيخ الى جانب منصب المستشارية منصب وزارة الخارجية لمدة تربو على التسعة وثلاثين سنة ، مما يعني انه طبع الخارجية النمساوية بطابعه السياسي ورؤيته للسياسة الخارجية النمساوية طيلة مدة توليه[١٠٧].

وصف احد الباحثين مترنيخ بانه استراتيجي ضعيف لكنه تكتيكي متفوق [١٠٨]. وهذا ما تمت ملاحظته في سياسة النمسا تجاه تطورات المسألة اللبنانية . فبعد ان حاول خلق وطن للروم الكاثوليك بعيداً عن الموارنة والدروز والارثوذكس سارع بتقديم هذا المقترح الذي يفصل لبنان الى قسمين واحد للنصارى والثاني للدروز [١٠٩].

فقد جرت مفاوضات بين وزير خارجية الدولة العثمانية وممثلي الدول الكبرى الخمس وعلى رأسهم النمسا في ٢٧ أيار ١٨٤٢م ، حيث قرأ وكيل سفارة النمسا ملخص رسالة بعث بها

المستشار النمساوي مترنيخ مؤرخة في ١٧ أيار ١٨٤٢ تتضمن وجوب العودة في طريقة الحكم إلى وضعها السابق ، اي نظام الامارة [١١٠] لكن الجدل استمر بين الدول الكبرى والدولة العثمانية وطالت المناقشات ولم يتوصل السفراء إلى حل نهائي عندئذ قدم سفير النمسا اقتراحاً ورد إليه من المستشار النمساوي مترنيخ يدعو المقترح إلى تقسيم جبل لبنان ادارياً إلى قائمقاميتين الأولى نصرانية يرأسها أمير مسيحي والثانية درزية يرأسها امير درزي[١١١]. وقد استغربت فرنسا من تحول السياسة النمساوية من دعم وحدة الجبل الى قسمته فبعد ان كان وزير الخارجية الفرنسي غيزو قد صرح في البرلمان الفرنسي أنه غدا من الممكن الاعتماد على تأييد النمسا في اعادة الامارة المسيحية الشهابية الى جبل لبنان تساءل النائب الفرنسي دو لامارتين عن سبب تحولها بأنه جاء بغية ارضاء بريطانيا للحصول على حق السيادة في روما واطلاق يدها في ايطاليا لقاء هذه المجاملة في لبنان [١١٢].

وقد وافقت الحكومة العثمانية على المشروع[١١٣] شريطة ان لا تثار مجدداً مشروع الامارة اللبنانية برئاسة امير شهابي ، فضلاً عن ذلك لا يكون القائمقام من الاسرة الشهابية وقد وافقت الدول باستثناء فرنسا التي احتفظت بحق الشهابيين العودة للإمارة[١١٤]. ويبدو من خلال المشروع الذي قدمه المستشار النمساوي مترنيخ أنه مزج ما بين نظام الحكم القديم والانظمة الادارية الجديدة فقد ابقى على نظام الامارة في الحكم لكنه في ذات الوقت جعلها قائمقامية مرتبطة بشكل مباشر تحت ادارة والي صيدا بوصفهم موظفين تابعين له ادارياً ، كما ان الاميرين الحاكمين هما اعلى سلطة اقطاعية في البلاد اعطت للإقطاعيين فرصة المشاركة والمساعدة في الحكم محتفظة بحقوقهم الاقطاعية لكنهم مرتبطين بالأمير وقرارات الدولة العثمانية فيما يخص الضرائب وجبايتها ومسح الاراضي .

وتحت الحاح النمسا وسفيرها ومستشارها تم تقسيم جبل لبنان إلى قائمقاميتين مارونية ودرزية، بعد ان اعلن مترنيخ ضرورة التقسيم ووصفه بأنه الحل الامثل للمسألة اللبنانية رغم أن احد الباحثين يرى أن هذا المشروع كان يخدم السياسة العثمانية والمشروع العثماني [١١٥]. لكن واضح من خلال استقراء النظام وتداعياته انه حقق جزء من مساعي الدول، وان تطبيقه جاء بناءً على رغبتهم في تقسيم لبنان، لكنه سرعان ما اثبت فشله وعدم مقدرته على معالجة المسألة اللبنانية.

تلقى قناصل الدول الاوربية رسائل من سفراءهم تطالبهم بدعم هذا النظام ويبين انه يحقق مصالحهم في المنطقة وقد زوّد القنصل النمساوي بمعلومات تفيد بوجوب التدخل لدى اللبنانيين لأقناعهم بالولاء للسلطنة العثمانية وتنفيذ سياسة التقسيم وعدم المطالبة بعودة الشهابيين[١١٦]

وبعث القائم بالأعمال النمساوي في استانبول تعليمات الى قنصله في بيروت يبلغه ضرورة الحرص على عدم اختيار الشهابيين حاكماً على الموارنة أو الدروز وأضاف قائلاً: "ورجائي إليك ان تنصح أهالي الجبل وخصوصاً رجال الدين ان يعتصموا بحبل الولاء للحكومة العثمانية وتقول لهم أن اوربا لا تتوخى خدمة شخصيات او عائلات معينة وانها لم تنظر إلا إلى ما فيه خير لعموم اهالي جبل لبنان وخاصة المسيحيين منهم من خلال وضعهم تحت ادارة رجل منهم"[١١٧] وكذلك فعل بقية السفراء . من جهته خاطب دي كاسل الذي كلف بمهمة في النمسا قنصله في بيروت ادلبرج بلهجة ملئها التفاؤل واوضح في رسالته المؤرخة ١٩ كانون الاول ١٨٤٢م جاء فيها : " يسرني أن اعلمكم بأن قضية لبنان قد حلّت بقبول الباب العالي للنصائح التي قدمتها إليه القوى الكبرى حول تسمية رئيسين : أحدهما ماروني والآخر درزي تكون مهمتهما حكم هذين الشعبين تحت رقابة باشا صيدا .. وهذا القرار يتوافق مع الامتيازات القديمة وتقاليد لبنان وعاداتهم، كما يتوافق والرغبة الاجماعية للدول الحليفة .. " واضاف : " ...هذه الشروط يظهر أنها تحمل ضمانات قوية لجبل لبنان حتى لنكاد نعد هذه القضية قد حلت نهائياً "[١١٨] وقد كتب ترجمان السفارة الفرنسية في استانبول المسيو كور رسالة الى بوركني اكد خلالها ان الامير مترنيخ اعلن لسفيره في استانبول ان عودة الشهابيين للحكم لم يكن موضع اهتمام خاص وان الهدف كان اعادة السلام[١١٩].

وهكذا كانت ضغوط الدول الأوربية وفي مقدمتهم النمسا من العوامل الرئيسية التي دفعت الادارة العثمانية للتخلي عن فكرة الحكم المباشر لجبل لبنان وتطبيق نظام الحكم الثنائي . ومما يلاحظ في السياسة النمساوية أنها كانت تتابع تطورات المسألة اللبنانية بكافة تفاصيلها وتشارك مع بقية السفراء والديبلوماسيين الاوربيين تداعياتها وتؤدي دوراً في صياغة مستقبل الادارة في جبل لبنان وقد كان لهذه المساهمات دور كبير في تعقيد الخلافات وصعوبة ايجاد حلول للمسألة اللبنانية بسبب تباين وجهات النظر وتقاطع المصالح. ولما وجدت النمسا وبقية الدول الكبرى تردد الوالي ووقوفه موقف المتفرج من تداعيات تطبيق نظام القائمقاميتين وقيامهم بتشجيع مختلف الاطراف كل بطرقه ووسائله الخاصة احتجوا على سلبية الوالي وفقدان الحكم لهيبته فقرر الباب العالي ارسال وزير خارجيته شكيب افندي للسفر الى بيروت لإنجاز وتطبيق وتوطيد نظم القائمقاميتين[١٢٠].

سابعاً : موقف النمسا من احداث ١٨٤٥ ونظام شكيب افندي

كانت المدة من اقرار نظام القائمقامية وحتى اندلاع احداث ١٨٤٥م شغلت اللبنانيين وقسمتهم الى فريقين فريق تتزعمه الكنيسة المارونية وتطالب بإعادة الحكم الى الشهابيين وفريق

يرفض عودتهم بشكل مطلق وعلى راسهم الزعامات الدرزية ، ومن خلال الاطلاع على الوثائق الخاصة هناك كتاب مرسل من معتمد الموارنة في استانبول المدعو الياس حوا – وهو احد ابرز اعيان ال حوا التي تقطن في بيروت وصيدا _ في ٢٨ حزيران عام ١٨٤٤ الى البارون دي ستورمر سفير النمسا في استانبول يؤكد فيه ان البطريرك الماروني يرغب بإعادة حكم امارة لبنان الى الاسرة الشهابية وانه يسعى بجمع الوكالات من الشعب الماروني لتحقيق هذه الغاية(١٢١).

انتاب القلق قنصل النمسا نتيجة اجتماع الزعامات الدرزية في بلدة المختارة في ٢ شباط ١٨٤٥م حيث كانوا يعدون العدة للانقضاض على الموارنة بالمقابل حاول القنصل البريطاني طمأنة القنصل النمساوي وعد الاجتماع مجرد لقاء روتيني لتسوية بعض المسائل المالية(١٢٢). لكن الاوضاع تدهورت وتفاقمت اواخر نيسان عندئذ تدخل القناصل وارسلوا (نطاقة) [اي بطاقة وسميت كذلك لأنها تنطق بما تحتويه]جماعية وهي عبارة عن بطاقة او رسالة وسميت بذلك لانها تنطق بما هو مكتوب بها ، بتاريخ ٣ أيار ١٨٤٥م الى الوالي محمد وجيهي باشا يحتجون على تقاعسه عن اخماد الفتنة واتهموه بالتزام الحياد مما سهل من تفاقم الازمة (١٢٣). وقد اجاب الوالي على نطاقة قنصل النمسا وزملاءه بكتاب في ٥ ايار ١٨٤٥م بأنه أخذ رسالتهم بعين الاعتبار وان الخلاف كان قد جرى قبل مجيئه وانه يسعى الى نشر السلام (١٢٤). وأمام احتجاجات سفراء الدول الاوربية في استانبول قررت الدولة العثمانية ارسال وزير خارجيتها شكيب افندي وسلمت سفراء الدول الكبرى مذكرة حددت فيها اهداف المبعوث العثماني وتضمنت المذكرة اتهام مبطن للقناصل بدورهم في خلق الفوضى وتدخلهم في شؤون الجبل واعقب ذلك طلب شكيب افندي من السفراء ابلاغ قناصلهم الكف عن التدخل، في وقت كانت السفارات الاوربية وعلى راسها سفارة النمسا تتابع المسألة اللبنانية باهتمام(١٢٥). وقد استجابت القنصلية النمساوية لطلب شكيب افندي سحب رعاياها من الجبل بما في ذلك الارساليات الدينية(١٢٦). وتشير المصادر الى ان تأييد النمسا لتدابير شكيب افندي مردها النكاية بقوة النفوذ الفرنسي واعتراضاته على هذه التدابير، ومحاولة لتحطيم النفوذ الفرنسي لذلك سارعت النمسا الى الاستجابة وسحبت رعاياها من لبنان(١٢٧).

وهكذا نجحت ديبلوماسية شكيب افندي(١٢٨) وتدابيره من توطيد نظام القائمقاميتين التي اقترحته النمسا واستمر في التطبيق بعد اجراء بعض التعديلات والتحديثات عليه ليستمر حتى احداث عام ١٨٦٠ الطائفية . تجدر الاشارة ان معظم الدول الاوربية الداخلة في هذه المسألة باستثناء فرنسا كانت تواقة لوضع نهاية للمسألة اللبنانية وكف ممثلوها عن سياسة تغذية الاحقاد

والانصراف بدلاً عن ذلك الى تدعيم نفوذهم سلمياً عبر التبشير والتعليم ونجحت النمسا وفرنسا اكثر من غيرهم بطبع ثقافة لبنان بالطابع اللاتيني[١٢٩] لكن هذه السياسة كانت مؤقتة الى حين.

إن أهم ما يمكن ملاحظته خلال هذه المدة وقبل اندلاع احداث عام ١٨٦٠ هو الفوضى في التعليم في لبنان بعد ان قامت المؤسسات التعليمية الاجنبية بالعمل فيها حتى وصفها احد الرحالة بانها " فوضى تربوية " فلكل دولة مدرسة خاصة بها لها اهدافها الخفية واساليبها في التعليم فالبعض يتعلم الايطالية والاخر الفرنسية أو الانكليزية او الروسية ولا يغرسون في نفوس تلاميذهم الا ما يخدم سياسة بلدانهم وهكذا تعمق الانقسام في المجتمع واضحى كل شخص يجل الدولة التي ترعاه[١٣٠].

ولما اندلعت حرب القرم سنة ١٨٥٣[١٣١] وقفت النمسا موقف المتريث رغم ان روسيا كانت داعمة للنمسا ابان ثورة هنغاريا سنة ١٨٤٩م [١٣٢]، وما ذلك الا بسبب حرصها على الحفاظ على الاوضاع العامة في الدولة العثمانية وان لا تتعرض استقرارها الى هزة عنيفة قد تلقى بتأثيراتها على النمسا نفسها. وشاركت النمسا في مؤتمر باريس ١٨٥٦ ممثلة بمندوبها الكونت بويل والبارون هنبر واهم ما جاء في المؤتمر استقلال الدولة العثمانية وعدم التدخل بين السلطان ورعاياه مقابل الوعد بتحقيق المساواة بين جميع الرعايا فمثلت المعاهدة انتصاراً للدبلوماسية النمساوية على روسيا في المحافظة على سيادة الدولة العثمانية حيث وقعت المعاهدة مع تحت ضمانة الدول الاوربية الموقعة عليها وانضمام الدولة العثمانية الى ما سمي آنذاك (التجانس الاوربي)[١٣٣].

ثامناً : موقف النمسا من احداث ١٨٦٠وتشكيل نظام المتصرفية

كانت احداث عام ١٨٦٠ الطائفية نتائج خطيرة على مستقبل جبل لبنان وادارته ، إذ ولد من رحم المعاناة نظام المتصرفية عام ١٨٦١ وقدر له ان يستمر حتى الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)، وبقدر تعلق الامر بالسياسة النمساوية تجاه احداث ١٨٦٠ الطائفية تجدر الاشارة الى ان المندوب النمساوي كان مدركاً لصعوبة المشاكل التي كانت تواجهها الادارة العثمانية بعد ان اندلعت الاحداث ، وقد سعى مندوب النمسا فيكبكر لدى اللجنة الدولية مساعيه لدى الموارنة لحملهم على التزام السكينة بناء على الطلب الي تقدم به والي صيدا خورشيد باشا حين تعهد لهم بان يكف الدروز مقابل زجرهم للموارنة لأنهم لا يملك كلمة نافذة عليهم ، وبناء عليه سعى فيكبكر بصفته قنصل النمسا العام مع الكونت بنتفوليو Le Comet Bentovolio الفرنسي الى حث المطران طوبيا عون احد ابرز المحرضين على الاحداث للذهاب الى كسروان

وحمل الاهالي على التزام السكينة ، فانقاد الى ذلك وبذل جهده في تسكين الخواطر شريطة ان يتوقف الدروز ويدعوا سلاحهم [١٣٤]، وكانت النمسا توحد مواقفها مع بقية القناصل تجاه تطورات الوضع في لبنان واثناء توجيه رسائل او مواقف معينة وكانت الى جانب بقية القناصل تتلقى الرسائل من مختلف الفرقاء في لبنان وهكذا تلقى القنصل النمساوي مع بقية القناصل رسائل من سكان زحلة لانقاذ مدينتهم من هجوم الدروز[١٣٥] كما تضمنت رسائل من القناصل الى الدروز بوقف الهجوم على الموارنة[١٣٦].

في ٢٧ حزيران ١٨٦٠ تداعى سفراء الدول الاوربية في استانبول الى اجتماع وقرروا الاتصال بالصدر الاعظم بغية وضع حد للاحداث الطائفية ، وكان السلطان عبد المجيد قد اوفد وزير الخارجية فؤاد باشا لكن احداث دمشق قلبت الموازين وجعلت فرنسا تجهز حملة عسكرية[١٣٧] بحجة حماية النصارى ولأسباب محض انسانية وهي في الواقع تخفي اهداف سياسية خطيرة ، لذلك رفضت النمسا الموافقة على الحملة العسكرية تنفيذاً لمعاهدة باريس سنة ١٨٥٦ لأنها تقضي بالاعتراف ان سردينيا دولة عظمى [١٣٨]، لكن فرنسا عادت واقنعت النمسا ان التدخل الاوربي سيكون تنفيذاً لأتفاق ٧ كانون الاول ١٨٤٢ واتفاق ١٨٤٥ فاستبعدت سردينيا من الحل ، ترضية للنمسا ، حيث لا يعترف بكون مملكة سردينيا دولة سادسة من الدول الكبرى عندئذ وافقت النمسا [١٣٩] ولم تتوقف عن هذه السياسة حتى عقدت مؤتمر في باريس في الأول من آب ١٨٦٠حضره مندوبو الدول الكبرى والدولة العثمانية ومثل النمسا الامير ريتشارد دي مترنيخ ، وقد اسفر عن الاجتماع تاليف حملة عسكرية اوربية من اثنا عشر الف مقاتل تقدم فرنسا نصفهم وتتعهد الدول الموقعة بارسال قوات بحرية كافية ويتعهد الباب العالي ببذل جهوده للمساعدة وتذليل الصعاب [١٤٠]، ويبدو ان هذه الاتفاقية مثلت نصراً للدبلوماسية النمساوية والبريطانية كونها حدت من نفوذ فرنسا وجموحها في التدخل المباشر ، واتخذت الحملة العسكرية صفة اوربية وجعلها مرهونة بالتفاهم مع المبعوث العثماني [١٤١]. ولم تكتف النمسا بذلك بل راح مندوبها في اللجنة يبدي عدم رضاه باطالة امد الاحتلال العسكري الفرنسي [١٤٢]. وقام ينسق مواقفه مع بريطانيا والدولة العثمانية بهذا الخصوص [١٤٣]، واصرارها على اعتبار الباب العالي وحجه اقرب الى الحق في تمديد مهمة الحملة العسكرية الفرنسية [١٤٤]. وكان المندوب النمساوي يرى أن وجوب الجلاء بسرعة وان الافضل ترك الولاية في عهده السلطات العثمانية الى اجل محدد [١٤٥]. وفي ٢٤ كانون الثاني ١٨٦١ عبر وزير خارجية النمسا رشبرغ Reichburg عن اتفاق حكومته التام مع الحكومة البريطانية في موضوع الاحتلال الاجنبي لسورية [١٤٦] وهكذا بدا واضحاً ان سياسة النمسا تجاه المسألة اللبنانية تقوم على اساس سياستها العامة تجاه الدولة

العثمانية وهي سياسة ترى ضرورة الحفاظ على سلامة الدولة العثمانية ومنع دول اوروبا من الاستيلاء او التوسع على اراضيها .

وبعد ان استتب الامر لفؤاد باشا شرع بتشكيل لجنة دولية في بيروت للنظر في العقوبات والتعويضات والترتيبات المزمع تنفيذها في تحديد شكل النظام الاداري للجبل. فشكل لجنة برئاسته وعضوية فرنسا والنمسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا ، ومثل النمسا دي فيكبكير ، وقد انقسمت اللجنة الى فرقاء كل يسعون لتحقيق مصالحهم ، ويبدو ان السياسة النمساوية كانت متقاربة مع السياسة البريطانية وكانت تهدف الى المحافظة على الامتيازات القديمة التي منحت للجبل مع رغبة في الحد من سلطة الدولة العثمانية عليها من خلال فرض نظم سياسية ومالية جديدة ، رغم ان السياسة العثمانية كانت ترمي الى وضع الجبل تحت الادارة المباشرة ويخالف ايضاً الموقف الروسي بتقسيم الجبل الى ثلاث قائمقاميات وانشاء قائمقامية جديدة لحماية الروم الارثوذكس وبالتالي تخالف هذه السياسة الموقف الفرنسي الرامي لتحقيق مزيد من الاستقلال للجبل وتوحيده ووضعه تحت حكم امير مسيحي [١٤٧]. من اجل ذلك طالت المناقشات وامتدت داخل اللجنة لفترة طويلة بعد تمسك كل مندوب بوجهة نظره [١٤٨].

كان المندوب النمساوي والبريطاني يريدان ان تكون الجلسات استشارية وليست الزامية فيما يخص القرارات التي تتمخض عنها [١٤٩]، اما ما يخص العقوبات فقد ساندت النمسا وجهة نظر بريطانيا وايدت موقف الدولة العثمانية بإحالة المتهمين الى القضاء[١٥٠] وعدم اعتبار الاحداث التي جرت في لبنان اعتداءً من الدروز على الموارنة ، وبينت في نطاقة لمندوب النمسا ان مأموري الباب العالي لم يشتركوا في مذابح لبنان وان الاقتتال بينهم مجرد حرب اهلية وليس اعتداءً من الدروز على الموارنة [١٥١].

وفيما يخص اختيار النظام الاداري كانت النمسا تؤيد المندوب الفرنسي باختيار شخصية من اللبنانيين لحكم الجبل الموحد على عكس بقية المندوبين ومعهم الدولة العثمانية الذين رفضوا الفكرة رفضاً قاطعاً [١٥٢]. وهكذا تم اقرار مشروع الحاكم غير اللبناني لكنه مسيحي من رعايا الدولة العثمانية فوافقت فرنسا في النهاية وبعد اخذ ورد وجدال وافقت النمسا وروسيا على المشروع رغم أنهما ايدا مشروع الحاكم اللبناني المحلي في الجلسات السابقة [١٥٣] .

الخاتمة والاستنتاجات

بعد ان تم الانتهاء من البحث خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات

- مثلت النمسا واحدة من أبرز الدول الاوربية الكبرى التي كان لها دور مؤثر وفاعل في التطورات السياسة المتعلقة بالمسألة الشرقية ولا سيما المسألة اللبنانية .
- شكلت المسألة اللبنانية واحدة من ابرز القضايا التي استغلتها النمسا وبقية الدول الاوربية لتعزيز مصالحها في المنطقة واستغلال الاوضاع لتعزيز نفوذها .
- كانت سياسة النمسا تجاه الدولة العثمانية عموماً والمسألة اللبنانية بشكل خاص تقوم على مبدأ الحفاظ على الشرعية والوقوف بوجه حركات الاستقلال ذلك ان دعم مثل هذه الحركات قد يؤجج الاوضاع السياسية في بلدها وبالتالي تؤثر سلباً على الاستقرار في النمسا واوروبا .
- كانت الدبلوماسية النمساوية تتسم بالهدوء والاتزان وعدم افتعال الازمات بخلاف الدبلوماسية الروسية والفرنسية التي كانت تعرقل الجهود السياسية لحل المسالة اللبنانية.
- شكّلت شخصية المستشار النمساوي مترنيخ محور السياسة النمساوية وحجر الزاوية في مواقفها الدبلوماسية وكان لتاثيره السياسي اثر واضح على المسألة اللبنانية لا سيما في جهودة الحثيثة في اقامة نظام القائمقاميتين .
- تراجع الدور النمساوي الى حد ما بعد اقرار نظام القائمقاميتين لكن دورها بقي فاعلاً ومؤثراً لا سيما اثناء الازمات وخاصة احداث ١٨٦٠ حيث شاركت بشكل فاعل ومؤثر في الجهود السياسية التي بذلتها اللجنة الدولية بغية ايجاد حل للمسألة اللبنانية ولا سيما مناقشة مشكلة العقوبات والتعويضات واقتراح الشكل الجديد للادارة العثمانية في جبل لبنان والذي تمخض عنه فيما بعد ولادة نظام المتصرفية .
- ان تأييد النمسا للتيار المحافظ في اوروبا عكستها طريقة اداءها السياسي تجاه المسالة اللبنانية لذا نلحظ انها وقفت الى جانب الدولة العثمانية ضد طموحات محمد علي باشا في الاحتفاظ ببلاد الشام ومحاولة الاستقلال بحم البلاد العربية فكانت النمسا في مقدمة الدول الاوربية المعارضة لهذا التوجه ووقفت بصلابة مع بريطانيا الى جانب الدولة العثمانية في مواجهة اطماع والي مصر .
- خاضت النمسا معارك ديبلوماسية شرسة مع مختلف الاطراف الاوربية لاسيما في اثناء الجلسات التي كانت تعقد لمناقشة المسألة اللبنانية نظراً لتعقد القضايا المطروحة وتشابك المصالح بين مختلف الفرقاء.

- وفي الختام يرى البحث ان السياسة النمساوية نجحت في بعض المواقف واخفقت في بعضها الاخر نتيجة لعوامل موضوعية اسهمت في بلورة الموقف النمساوي تجاه مختلف قضايا المسألة اللبنانية .

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور ، تاريخ أوربا في العصور الوسطى ، دار النهضة العربية ، (بيروت ، ١٩٧٦) ، ص ١٧٠.

(٢) كارلوفتز : اسم مدينة صربية وقّعت فيها معاهدة شهيرة بين الدولة العثمانية والامبراطورية الرومانية المقدسة انهت حالة الحرب بين الدولتين بعد هزيمة الدولة العثمانية ، وقّعت في ٢٦ كانون الثاني ١٦٩٩م تنازل العثمانيون فيها عن المجر وسلوفينيا وبنسلفانيا لصالح النمسا ، وتمثل هذه المعادة بداية عصر التراجع العثماني في اوروبا وجعل من اسرة ال هابيسبرك القوة المهيمنة على اوروبا . ينظر:

Gábor Ágoston, "Treaty of Karlowitz", Encyclopedia of the Ottoman Empire. Infobase Publishing (ankara: 2010), p. 309-310.

(٣) جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر الخياط ، مكتبة دار المتنبي ، (بغداد : ١٩٦٤) ، ص٢٠-٢٣.

(٤) وهي المعاهدة المعقودة بين الدولة العثمانية والنمسا في ٢١ تموز ١٧١٨ وبموجبها تستولي النمسا على بلغراد واجزاء من صربيا وبلاد الافلاق في رومانيا وتعود بلاد المورة الى حوزة الدولة العثمانية وسميت بذلك نسبة الى منطقة تقع الى الجنوب الشرقي من مدينة بلغراد . المحامي ، المصدر السابق ، ص٣١٦.

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني ، (دار الشروق : ٢٠٠٧) ، ص١٥٧

(٦) لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص٢٢.

(٧) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٦.

(٨) المصدر نفسه ، ج١، ص١٩.

(٩) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٦-٢٧.

(١٠) مجلة التراث العربي ، دمشق ، العدد ١٠٣ ، السنة السادسة والعشرون ، ايلول ، ٢٠٠٦ . ص١٢.

(١١) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٩١.

(١٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٠٩-٢١١.

(١٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢٢١.

(١٤) هيز ، المصدر السابق ، ص٩١.

H.Weckham steed and walter Alison Philips, A short history of Austria-Hungary and Poland, (London :1914), p.2-3.

(١٥) للمزيد عن مؤتمر فيينا ينظر : فاضل حسين وهاشم كاظم نعمة ، تاريخ اوروبا الحديث ١٨١٥-١٩١٤ ، دار الكتب للطباعة والنشر (جامعة الموصل : ١٩٩٠) ، الفصل الاول .

steed and Philips, op.cite, p.14.

(١٦) حسين ونعمة ، المصدر السابق ، ص١٨-٢١.

(١٧) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص١٣.

(١٨) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١٤-١٦.

(١٩) سهيل طقوش ، تاريخ العثمانيين ، دار الفكر (دمشق : ٢٠١٣) ، ص٣٤.

(٢٠) للتفاصيل ينظر : حقي العظم ،تاريخ حرب الدولة العثمانية مع اليونان ، ط١ ، مطبعة الترقي ، (القاهرة : ١٩٠٢) ، ص٤٩-٥٢.

(٢١) الوعري ، المصدر السابق ، ص١٢١-١٢٢.

(٢٢) رينيه قطاوي ، ومحمد علي واوروبا ، ص٨١-٨٢؛ علي حسون ، تاريخ الدولة العثمانية ، ط٤ ، المكتب الاسلامي ، (بيروت : ٢٠٠٢) ، ص١٦٨؛ جميل عبيد ، قصة احتلال محمد علي لليونان ١٨٢٤-١٨٢٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة : ١٩٩٠) ، ص١٣٠ .

(٢٣) قطاوي ، المصدر السابق ، ص٨٥-٨٦ .

(٢٤)عبد المنعم ابراهيم الجميعي ، تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في عصر محمد علي دراسة في وثائق ديوان التجارة والمبيعات ، مطبعة الجبلاوي ، (القاهرة : ١٩٩٥)، ص٤٧.

(٢٥) إيمان علاء الدين ابراهيم صائغ ، العلاقات العثمانية – النمساوية ١٨٠٤-١٨٦٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، (جامعة ام القرى ، ٢٠١٥م) ، ص١٠٧.

(26) Ghorbal .M, The beginnings of the Egyptians question and the rise of Mehmet Ali , pp41-45, .281-282.

(٢٧) صائغ ، المصدر السابق ، ص٢٨٦-٢٨٧.

(28) Roderic H. Davison: Nineteenth Century Ottoman Diplomacy And Reforms, Istanbul, First Printing 1999, P.14 – 15.

(٢٩) صائغ ، المصدر السابق ، ص٢٩٢.

(٣٠) صالح كولن ، سلاطين الدولة العثمانية ، دار النيل ، (اسطنبول : ٢٠٠٩) ، ص٢٦١.

(٣١) نينل الكسند روفينا دوليا، الدولة العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينات القرن التاسع عشر ، ترجمة : أنور محمد ابراهيم ، المجلس الاعلى للثقافة ، (القاهرة : ١٩٩٩) ، ص٤٨ .

(32)Davison, op.cite, p.15-16.

(٣٣) مقابلة مع سفير النمسا في لبنان فوق العادة (٢٠١٦-) مريان وربه وقنصل النمسا الفخري في بيروت خليل فتال على قناة OTV ومنشورة على الموقع :

www.OTv.com,lb18/شباط/ 2018.

(٣٤) حفرت النمسا الحروف العربية في خشب لطبع الكتب العربية لأول مرة منذ سنة ١٥٥٤ في فيينا وبعد قرن أسس كرسي للدراسات الشرقية ، وكان دار العلوم الذي اسسته الامبراطورة ماري تيريزا (١٧١٧-١٧٨٠م) ختم لطلبة الدراسات الشرقية بغية اعداد موظفين للدخول في السلك الدبلوماسي . آنا ماري شيمل ، ورقة من تاريخ الاستشراق في النمسا ، (د.م: د.ت) ، ص٥٧ .

(٣٥) هنري لامنس اليسوعي ،" جبال الالب ولبنان " ، مجلة المشرق ، السنة الاولى ، العدد ١٦ في ١٥ آب ، ١٨٩٨، بيروت ، ص٧٣٠-٧٣١.

(٣٦) هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر، ط١، (بيروت: ١٩٨١) ، ص٢٩

(٣٧) الوعري ، المصدر السابق ، ص١٧٦-١٧٧.

(٣٨) للتفاصيل ينظر : لطيفة محمد سالم ، الحكم المصري في الشام ١٨٣١-١٨٤١ م ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة :١٩٩٩) ، ص ٢٠٧-٢١٥؛ أ.ج.ب. تايلر ، الصراع على السيادة في اوروبا ١٨٤٨-١٩١٨، ترجمة كاظم هاشم نعمة ويوئيل يوسف عزيز، (جامعة بغداد : ١٩٨٠) ،ص٤٣٤ .

(٣٩) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٨٩.

(٤٠) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٩٠.

(٤١) يعيش في النمسا شعوب تتكلم لغات متعددة منها : الفرنسية والفلمنكية (البلجيكية) والايطالية والتشيكية والمجرية والصربية والرومانية، وكان في كل اقليم من اقاليمها حكومة خاصة ومجلس وعاصمة وفي بعضها دساتير خاصة مثل مملكة بوهيميا والمجر . للتفصيل ينظر : عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ اوروبا الحديث من الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية ١٧٨٩-١٨٧١، دار الفكر العربي (القاهرة : ٢٠٠٩) ، ص٨-١٠.

(٤٢) كان محمد علي باشا يشتري بعض الاسلحة والمعدات الحربية من النمسا لتسليح جيشه وكان يستبدلها بالقطن والفول السوداني ومع هذا لم تقم النمسا أي اعتبار لهذه التجارة طالما انها تهدد مكانتها ستراتيجياً . ينظر : عبد المنعم ابراهيم الجميعي ، تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في عصر محمد علي دراسة في وثائق ديوان التجارة والمبيعات ، مطبعة الجبلاوي ، (القاهرة : ١٩٩٥) ، ص٤٦-٤٧.

(٤٣) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٩١-٩٢.

(٤٤) جندي وديبلوماسي ورجل دولة نمساوي شارك في الحرب ضد فرنسا ١٨١٣ وانضم الى السلك الدبلوماسي بناءً على طلب مترنيخ بدأ الاهتمام بالشرق مع ارساله مبعوثاً لمتابعة الأزمة في اليونان سنة ١٨٢٤ عين سفيراً لدى الدولة العثمانية سنة ١٨٥٦ واستمر حتى سنة ١٨٧١ ونظراً للخدمات التي قدمها لبلده منحه الامبراطور لقب كونت كان مخلصاً لسياسة مترنيخ في المحافظة على الدولة العثمانية. ينظر
http://www.ohio.edu/chastain/ip/prokesch.htm.

(٤٥) صائغ ، المصدر السابق ، ص١٢٠.

(٤٦) قطاوي ، المصدر السابق ، ص١٠٧ .

(٤٧) صائغ ، المصدر السابق ، ص١٢٨ .

(٤٨) للتفاصيل حول بنود المعاهدة ينظر :
M.S.Anderson, The Eastern Question 1774-1923, A study in International Relations(London:1974), pp.93-105.

(٤٩) مصطفى الرافعي ، عصر محمد علي ، (القاهرة : ١٩٦٧) ، ص٢٨٦ .

(٥٠) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص١٠١.

(٥١) الامير اليكسي فيودورو فيتش اورلوف ، دبلوماسي روسي ولد ١٧٨٧ وتوفي سنة ١٨٦٢ رقي الى رتبة فريق لجهوده في الحر بالروسية العثمانية سنة ١٨٢٨ وبعدها عين سفيرا في استانبول وفي سنة ١٨٥٦ حاول كسب تاييد النمسا دون جدوى وختم حياته المهنية رئيسا للحكومة الروسية . http//ar.ikipedia.org/iki

(٥٢) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص١٠٧.

(٥٣) ميثاق بيات عبد الضيفي :" معاهدة اونكيار اسكله سي ١٨٣٣-١٨٤٠ " ، مجلة اداب الفراهيدي ، عدد خاص بمؤتمر الاداب الرابع ، العدد ٤ ، ايلول ، ٢٠١٠ ، ١٧٤-١٧٩.

(٥٤) دبلوماسي روسي من ام يهودية ، وبروتستنتي المعتقد وزير خارجية (١٨١٦-١٨٥٦) لعب دور اساس في الحلف المقدس . ينظر:
Encyclopaedia Britannica, (cambiridge university press: 1967) vol.19, p.405-406.

(٥٥) خوري واسماعيل ، ج٢ ، ص١١٨-١١٩.

(٥٦) نفسه ، ج٢ ، ص١١٩-١٢١.

(٥٧) نفسه ، ج٢ ، ص١٣٠ .

(٥٨) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص١٣١.

(٥٩) قطاوي ، المصدر السابق ، ص١٣٦.

(٦٠) جيلبير سينويه، الفرعون الاخير، محمد علي بين ١٧٧٠-١٨٤٩، ترجمة: حافظ الجمالي، وزارة الثقافة، (دمشق: ٢٠٠٥) ، ص٤٧٥.

(٦١) صائغ ، المصدر السابق ، ص١٤١-١٤٢؛
James L.Gelvin, The Modern middle East, Oxford university press, (London:2005), p. 15-16.

(٦٢) خوري واسماعيل، المصدر السابق ، ج٢ ، ص١٩٨-١٩٩.

(٦٣) ينظر: رسالة البارون دي ستورمر سفير النمسا في الاستانة الى البرنس دي مترنيخ وزير خارجية دولته بتاريخ ١٧ آب ١٨٤٠، مجموعة المحررات السياسية، ج١، المصدر السابق، ص٢٤-٢٥. وينظر ايضاً: تقرير البارون دي تستا كاتب اسرار سفارة النمسا الى البارون دي ستورمر بتاريخ ١٧ آب ١٨٤٠ ، المصدر نفسه ، ص٢٦.

(٦٤) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص١٩٨-١٩٩.

(٦٥) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢١٢. هنري جون تمبل ، ولد ١٧٨٤ وتوفي ١٨٦٥ ابح وزيرا للخارجية ثلاث مرات ورئيسا للحكومة مرتان لعب دورا دبلوماسيا مهماً وساعد في نيل بلجيكا واليونان على الاستقلال اشتهر باتجاهاته الاستعمارية . ادوارد ميد ايرل ، رواد الاستراتيجية الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، ج٢ ، (القاهرة : ١٩٦١) ، ص١٧٤ .

(٦٦) خوري واسماعيل ، المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٣٧-٢٣٨. وينظر نص المعاهدة في نفسه ، ج٢ ، ص٢١٣-٢١٥.

(٦٧) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٤١-٢٤٢.

(٦٨) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٤٢، ص٢٤٥ ، ص٢٥٦.

(٦٩) محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، دار الجيل ، (بيروت ، ٢٠٠١) ، ص٤٦٨.

(٧٠) http;//yabeyrouth.com/6587

(٧١) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٥٢.

(٧٢) سينويه ، المصدر السابق ، ص٤٨٢.

(٧٣) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٥٤.

(٧٤) نجيم ، المصدر السابق ، ص١٨٥

(٧٥) تم ترجمتها ونشرها على يد المؤرخ بولس قرألي تحت عنوان : " ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا نقلاً عن تقارير انطون كتافاكو قنصل النمسا في عكا وصيدا ١٨٣١-١٨٤١" سنة ١٩٣٧م عن مطبعة القديس بولس في حريصا. وتألفت من ٩٦ صفحة .

(٧٦) وهي احدى جبال نابلس شمالي الضفة الغربية سميت كذلك نسبة الى مدينة السامرة التي تقع قرب قرية سبسطية على بعد ١٢ كم شمال غرب نابلس . حسن ظاظا ، الفكر الديني اليهودي ، دار القلم دمشق ، ط٤، (بيروت : ١٩٩٩) ، ص١١٥.

(٧٧) الى السفير دو تنفيل سفير النمسا في الاستانة في ٢١ تشرين الثاني ١٨٣١، وثائق تاريخية ، المصدر السابق، ص٨-١٠.

(٧٨) الناصرة ١٦ كانون الاول ١٨٣١ الى الكافاليرالياتو ده بيتشوتو قنصل النمسا في حلب ، وثائق تاريخية ، المصدر نفسه ، ص١١.

(٧٩) الناصرة ١٦ كانون الاول ١٨٣١ الى الكافاليرالياتو ده بيتشوتو قنصل النمسا في حلب ، وثائق تاريخية ، المصدر السابق ، ص١٢-١٤ .

(٨٠) تجدر الاشارة الى ان الاوضاع العامة في جبل لبنان قبل الحكم المصري كانت قد الت الامور الى الامير بشير الشهابي بعد ان قضى على اغلب المعارضين وحكام الاقطاعات اللبنانيين وعلى راسهم الشيخ بشير جنبلاط (١٧٧٥-١٨٢٥) حيث تمكن الامير الشهابي من اضعاف الزعامات الدرزية وكسر شوكتهم مقابل تاييد الزعامات النصرانية وتقوية مراكزها في الجبل لذلك كانت تلك الزعامات تنتظر الفرصة المواتية للانتقام واسترداد مكانتها في الجبل . للتفاصيل ينظر : سليم حسن هشي ، المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون (١٦٠٠-١٩٠٠) ، ج١ . وثائق تاريخية تنشر لأول مرة ، (بيروت : ١٩٨١) ، ص٣٢-٣٦.

(٨١) تقرير بعثه الى الكافاليرا شربي ، الاسكندرية في ١٠ آب ١٨٣٢ ، وثائق تاريخية ، المصدر السابق، ص٣٥.

(٨٢) تقرير بعثه الى الكافاليرا شربي ، الاسكندرية في ١ تموز ١٨٣٣ ، وثائق تاريخية ، المصدر السابق، ص٤٠-٤٥ .

(٨٣) تقرير بعثه الى المسيو انطوان لوران القنصل النمساوي العام في الاسكندرية في ١ تموز ١٨٣٥ ، وثائق تاريخية ، المصدر السابق، ص٥٢.

(٨٤) تقرير بعثه الى السفير النمساوي في الاستانة البارون دي ستورمر ، في ١٨ حزيران ١٨٣٨، وثائق تاريخية ، المصدر نفسه ، ص٦٢-٦٣.

(٨٥) تقرير بعثه الى المستشار أ. لوران ، قنصل النمسا العام ، الاسكندرية في ١ تموز ١٨٤٠ ، وثائق تاريخية، المصدر السابق، ، ص٧٦-٧٨

(٨٦) تقرير بعثه الى المستشار أ. لوران ، قنصل النمسا العام ، الاسكندرية في ٩ تموز ١٨٤٠ ، وثائق تاريخية، المصدر السابق ، ص٨١

(٨٧) تقرير بعثه الى المفوض المطلق لدى الباب العالي البارون دي ستورمر ، في ٢٧ شباط ١٨٤١، وثائق تاريخية ، المصدر نفسه ، ص٩٦ .

(٨٨) تقرير بعثه الى السيد لورلا، وكيل قنصل النمسا في بيروت في ٩ تموز ١٨٤٠ ، وثائق تاريخية ، المصدر نفسه ، ص٧٩-٨٠.

(٨٩) ينظر : تقرير قنصل روسيا في بيروت الى بوتينيف مندوب روسيا في الاستانة بتاريخ ١١ حزيران ١٨٤٠، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان ، المجلد الاول ، ترجمة : فيليب وفريد الخازن ، دار نظير عبود (بيروت : ١٩٩٦) ، ص١٤-١٦.

(٩٠) بولس نجيم ، القضية اللبنانية ، ترجمة الاب .ج. منش ، الاهلية للنشر والتوزيع ، (بيروت : ١٩٩٥) ، ص١٨٢.

(٩١) محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قياد الدولة الى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس، (بيروت: ٢٠٠٨) ، ص٣٣٩.

(٩٢) تقرير بعثه الى السيد لورلا ، وكيل قنصل النمسا في بيروت في ١٨ تشرين الاول ١٨٤٠ ، وثائق تاريخية ، المصدر السابق ، ص٩٣-٩٤.

(٩٣) ريمون هاشم ، جوانب من تاريخ جبل لبنان بين ١٨٢٠-١٨٦٠ من خلال وثائق القضاة الرسولية ، السياسة الفرنسية البريطانية ، ج١ ، منشورات الجامعة الانطوانية ، (بعبدا : ٢٠٠٧) ، ص٣٣.

(٩٤) ماري سركو السكيف ، الامتيازات الاجنبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على سورية (بلاد الشام) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، (دمشق : ٢٠١٠) ، ص٣٤٢.

(٩٥) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٩-١١.

(٩٦) أحمد طربين ، أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الاسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية ١٨٤٢-١٨٦١ ، دار الفكر ، ط٢ ، (دمشق : ١٩٩٠) ، ص٥٤.

(٩٧) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص١٢.

(٩٨) المصدر نفسه ، ص١٤.

(٩٩) تنامت تجارة النقل النمساوية في الدولة العثمانية من (١٩٢٧٥٠ فرنك) سنة ١٨٥٢ إلى (٧٠٤٧٥٩ فرنك) سنة ١٨٥٣ إلى (٣٤٦٥٠٠ فرنك) سنة ١٨٥٤ إلى (٥٥٥٠٠٠ فرنك) سنة ١٨٥٥م . ينظر : دومينيك شوفالييه ، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في اوروبا ، ترجمة : منى عاقوري ، دار النهار ، (بيروت : ١٩٩٤) ، ص٤٠٨-٤٠٩

(١٠٠) ينظر نص الفرمان السلطاني الى الامير بشير قاسم بتاريخ ٣ ايلول ١٨٤٠ في مجموعة المحررات السياسية ، المصدر السابق، ج١ ، ص٢٨-٢٩.

(101) R.Edwards: " La Syrie 1840-1862, (paris:1862), p.86.

(١٠٢) مجموعة المحررات السياسية ، ج١ ، ص٨٤ .

(١٠٣) محمد احمد ترحيني ، الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي دراسة مقارنة ، دار الافاق الجديدة ، (بيروت: ١٩٨١) ، ص٣٢.

(١٠٤) خوري واسماعيل ، ج٣ ، ص٢٢-٢٣ .

(١٠٥) مقابلة مع القنصل النمساوي الفخري في لبنان ، المصدر السابق .

(١٠٦) ولد في ٣ ايار ١٧٧٣م من اسرة اقطاعية من مدينة كوبلنتر النمساوية من اسرة كاثوليكية تزوج من فتاة ثرية سهلت له ولوج السياسة حيث تقلب في وظائف دبلوماسية مهمة ابرزها سفير بلاده في برلين وباريس تولى الخارجية النمساوية سنة ١٨٠٩م اتسمت سياسته بالتدخل في اوروبا من اجل القضاء على حركات الاستقلال فيها . فكان يقول :" إن وجود الدولة العثمانية يتنافى مع مصالح المسيحية ولكن استمرارها له خير كبير لأوروبا " ينظر : آمال السبكي، أوروبا في القرن التاسع عشر ، ص١٨٤-١٨٥ ؛

T,G.Djuvara, Emir Sekip: Turkeye 'yi parcalama planlari 100 plan , Hacli Taassubu – Turkiye Dusmanligi, tercume Yakup Ustun , Turkiye Diyanet Vakfi Yayinlari , 107, Ankara , 1993, 140-144.

(١٠٧) كيسنجر ، المصدر السابق ، ص٤٢.

(١٠٨) المصدر نفسه ، ص٣٤-٣٥.

(١٠٩) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٣٤-٣٥.

(١١٠) ينظر : ملخص المفاوضات بين الخارجية العثمانية وممثلي الدول الاوربية في ٢٧ ايار ١٨٤٢ ، مجموعة المحررات السياسية ، المصدر السابق ، ج١، ص٩٢.

(111) Baron De testa, Recueil des traits de la porte Ottomane avec les puissances etrangeres, (paris; 1892-1894) Tom.III, p. 127.

(١١٢) من خطاب دو لامارتين فيي البرلمان بتاريخ ١٦ حزيران ١٨٤٦، مجموعة المحررات ج١ ، ص٢٦٩ .

(١١٣) تالف النظام من ٣٨ مادة مفصلة للنظام ينظر نصه في: مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٦٠، المجلد الاول ، ترجمة فيليب وفريد الخازن ، دار نظير عبود (بيروت : ١٩٩٦) ، ص٢١١-٢٢١.

(١١٤) نجيم ، القضية اللبنانية ، ص٢٨٨ ؛ اسماعيل حقي ، مباحث علمية ، ج١،ص٣٥٨

(١١٥) ترحيني ، المصدر السابق ، ص٤٧.

(١١٦) اسماعيل وخوري ، المصدر السابق ، ج٣، ص٣٥.

(١١٧) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٣٦-٣٧.

(١١٨) ترحيني ، المصدر السابق ، ص٥١

(١١٩) المصدر نفسه ، ٥٣ .

(١٢٠) ترحيني ، المصدر السابق ، ص٧٩.

(١٢١) ينظر : نص كتاب الياس حوا الى البارون دي ستورمر سفير النمسا في ٢٨ حزيران ١٨٤٤ في ، مجموعة المحررات السياسية ، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٣٢.

(122)Adel Ismail, Histoire du liban, (Byrouth;1958)Tom.4,p.267.

(١٢٣) الشدياق ، المصدر السابق ، ج٢، ٥٣١.

(١٢٤) مجموعة المحررات السياسية ، ج١، ص١٧٧-١٨١؛ Edwards, op.cite, p.101.

(١٢٥) ترحيني ، المصدر السابق ، ص٨٨-٨٩

(١٢٦) نفسه ، ص٩١.

(١٢٧) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٥٥

(١٢٨) يقضي ترتيبات شكيب افندي باعتبار طريق بيروت – دمشق حدا فاصلاً بين القائمقاميتين ولكل قائمقام مجلساً يتمتع بصلاحيات ادارية ومالية وقضائية يمثل جميع الطوائف وينتخبهم الوجهاء ورجال الدين وان يكون المرشح غير تابع لقنصلية اجنبية . نجيم ، المصدر السابق ، ص٢٥٤-٢٥٥.

(١٢٩) طربين ، المصدر السابق ، ص٨٧

(١٣٠) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٧٠ .

(١٣١) فايز صالح ابو جابر ، التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة ، دار البشير ، (عمان : ١٩٨٩) ، ص١٣١- ١٣٢ .

(١٣٢) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص١١٦.

(١٣٣) حسون ، المصدر السابق ، ص ١٩٣.

(١٣٤) أحمد طربين ، المصدر السابق ، ص١٠٧.

(١٣٥) ينظر عرائض مطارنة زحلة واهاليها الى القناصل العاملين لانقاذ مدينتهم بتاريخ ١١ حزيران ١٨٦٠، في مجموعة المحررات السياسية، المجلد الثاني ، ص٤٩ ، ص٥١.

(١٣٦) ينظر : كتاب اجماعي الى زعماء الدروز والموارنة لايقاف المذابح وتحذيرهم من العواقب . في مجموعة المحررات السياسية ، المجلد الثاني ، ص٩٧-٩٨.

(١٣٧) للتفاصيل عن الحملة ينظر : تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا ١٨٦٠-١٨٦١ ، ترجمة ياسين سويد ، شركة المطبوعات للتوزيع ، (بيروت : ١٩٩٢) ، ص٣٥؛
Louis de Baudicour, La france au Liban (paris: 1879) , p. 16-18.

(١٣٨) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٢٦٢-٢٦٣؛ طربين ، المصدر السابق، ص١٣٣.

(١٣٩) نجيم ، المصدر السابق ، ص٣٠٢.

(١٤٠) طربين ، المصدر السابق ، صص١٣٦-١٣٧؛ ترحيني ، المصدر السابق ، ص١٦٣-١٦٩.

(141) Ernest Louet,Expedition De Syrie(paris: 1932) , p. 15-16.

(١٤٢) مجموعة المحررات السياسية ، المجلد الثالث ، ص٢٠١.

(١٤٣) المصدر نفسه ، ص٢٦٠-٢٦١.

(١٤٤) مجموعة المحررات السياسية ، المجلد الثالث، ص٣٢٧.

(١٤٥) طربين ، المصدر السابق ، ص١٧٢.

(١٤٦) نفسه ، ص١٧٤.

(١٤٧) ترحيني ، المصدر السابق ، ص١٧٩-١٨٠

(١٤٨) المصدر نفسه ، ص١٨٠.

(١٤٩) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٢٨١ .

(١٥٠) ينظر الجلسة العاشرة من اللجنة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٨٦٠ حول اجماع المندوبين على وجوب محاكمة الجناة في ، مجموعة المحررات السياسية ، المصدر السابق ، المجلد الثالث ، ص٥٣.

(١٥١) ينظر ملحق رقم ١ في ٢٣ شباط ١٨٦١ حول نطاقة مندوب النمسا في مجموعة المحررات السياسية ، المجلد الثالث ، ص٣٥١

(١٥٢) امل ميخائيل بشور، سوريا ولبنان في عصر الاصلاح العثماني، المؤسسة الحديثة للكتاب، (طرابلس: ٢٠٠٦) ، ص٢٣-١٢٦.

(١٥٣) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ،ج٣، ص٣٠١ ، ص٢٨٤-٢٨٥ ، ٣٠٠؛ طربين ، المصدر السابق ، ص٢٣٥.